A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/51/451
4 October 1996
ARABIC
ORIGINAL: ARABIC/ENGLISH
FRENCH/SPANISH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
البند ٩٦ (ز) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي:
التنمية الثقافية

# موجز تقرير اللجنة العالمية المعنية بالثقافة والتنمية

## مذكرة من الأمين العام

١ - أحاطت الجمعية العامة في قرارها ١٥٨/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، علما بالقرار ٢٦ جيم/ ٣-٤ الذي اتخذه المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في دورته السادسة والعشرين، بشأن إنشاء لجنة عالمية معنية بالثقافة والتنمية. كما طلبت الجمعية الى الأمين العام أن يتعاون مع المدير العام لليونسكو في إنشاء اللجنة المستقلة وقررت أن تنظر في تقرير اللجنة في دورة ملائمة في المستقبل.

٢ - وبعد أن أحاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في مقرره ٢٢٠/١٩٩٦ المؤرخ ٢ أيار/مايو ١٩٩٦ بالرسالة المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦ الموجهة من المدير العام لليونسكو الى الأمين العام (E/1996/41)، قرر أن يحيل الى الجمعية العامة تقرير اللجنة المعنون "التنوع الإنساني المبدع" لكي تنظر فيه في دورتها الحادية والخمسين.

٣ - ويتشرف الأمين العام أن يحيل الى أعضاء الجمعية العامة صيغة موجزة للتقرير (انظر المرفق)، باللغات التي قدمت بها.

281096 251096 251096 96-28443

# التنوع الإنساني المبدع

## تقرير اللجنة العالمية المعنية بالثقافة والتنمية
## "نص مختصر"

### أعضاء اللجنة

| | |
|---|---|
| خافيير بيريز دي كويلار | محبوب الحق |
| لوردس أريزبي* | اليزابيث جيلين |
| يورو ك. فال | انجيلين كامبا |
| كورت فورغلر | أولى هنريك ماجا |
| سيلزو فورتادو | نيكيتا ميخالكوف |
| نيكي غولاندريس | تشي ناكانا |
| كيث غريفن | ليلى تكلا |

* عضو في اللجنة الى أن تم تعيينه مديرا عاما مساعدا لليونسكو لشؤون الثقافة في تموز/يوليه ١٩٩٤؛ وواصل الاشتراك في مداولات اللجنة كممثل للمدير العام لليونسكو وللإشراف على عمل أمانتها.

# المحتويات

الصفحة

تصدير الرئيس . . . . . ٤
مقدمة . . . . . ٩
أخلاقيات عالمية جديدة . . . . . ١١
الالتزام بالتعددية . . . . . ١٣
الإبداع وتوافر القدرة . . . . . ١٦
تحديات عالم زاخر بوسائل الإعلام . . . . . ١٨
الثقافة وقضايا الجنسين . . . . . ٢٠
الأطفال والنشء . . . . . ٢٢
الثقافة والبيئة . . . . . ٢٦
إعادة التفكير في السياسات الثقافية . . . . . ٢٨
احتياجات البحث . . . . . ٣٠
متابعة أعمال اللجنة . . . . . ٤٨

## تصدير الرئيس

### التحدي

عندما بدأت لجنتنا عملها، كان قد أصبح واضحا منذ زمن طويل أن التنمية عملية أكثر تعقيدا بكثير مما كنا نتصور أول الأمر. فلم يعد من الممكن اعتبارها مسارا خطيا وحيدا ومتسقا، لأن ذلك يقضي لا محالة على التنوع الثقافي وامكانيات التجريب ويحد بشكل خطير من قدرات البشر الابداعية في مواجهة ماض أثير ومستقبل لا يمكن التنبؤ به.. وقد جاء هذا التطور في التفكير في معظمه نتيجة للتحرر السياسي على صعيد العالم عندما ولّد الشعور القومي وعيا قويا بأن لكل شعب أسلوبا خاصا في الحياة يندرج في عداد قيمه وحقوقه ومسؤولياته والفرص المتاحة له. وأدى هذا التطور بكل شعب الى تحدي الاطار المرجعي الذي يستمد من نظام القيم الغربية وحده قواعد يفترض فيها أنها عالمية، والى المطالبة بالحق في صنع صور مختلفة للحداثة. كما دفع الشعوب الى تأكيد قيمة ثرواتها الثقافية الخاصة ومقوماتها المتنوعة التي لا يمكن قياسها بالدولارات والسنتيمات، والى السعي في الوقت ذاته الى اقرار قيم تصلح لنظام أخلاقي عالمي.

وكانت ثمة حاجة ماسة الى تحسين رفاه البشر. وبدأ الناس يشعرون، بطريقة لم تكن واضحة دائما، أن الفشل في تحقيق التنمية وما استتبعه من إحباط قد ترتبت عليه توترات ثقافية في مجتمعات كثيرة. واتخذ هذا الفشل أحيانا شكل كوارث إنمائية تتراوح بين الحروب الأهلية والنظم الاستبدادية الفتاكة بحيث تعطل سير عملية التنمية ذاتها. وفي أماكن أخرى شهد الناس تنمية ناجحة لم يقتصر أثرها على سد الفجوة بين البلدان الغنية والفقيرة فحسب وإنما أثبتت أيضا امكانية الجمع بين التقاليد الخاصة بكل ثقافة وأحدث الموارد الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية. ورأوا مثال بلدان شرقي آسيا الغنية التي ظلت شعوبها وفية لقيم تراثها في الوقت الذي حققت فيه لنفسها مستويات معيشية أعلى مما حققته أمم كثيرة في العالم الصناعي. وفي العالم الصناعي نفسه، عاد موضوع الثقافة والهوية الثقافية الى احتلال مكان الصدارة بين الاهتمامات العامة نتيجة لتبدد وهم التقدم المادي، وارتفاع مستويات استهلاك الأغنياء وسط استشراء الحرمان، واستمرار ارتفاع معدلات البطالة الدائمة.

ومن الواضح أنه كانت ثمة حاجة الى تجاوز مجال الاقتصاديات دون التخلي عنه تماما. فاتسع مفهوم التنمية ذاته عندما أدرك الناس أن المعايير الاقتصادية لا يمكن أن تؤلف وحدها برنامجا لكرامة الإنسان ورفاهيته. وتوصل برنامج الأمم المتحدة الانمائي في بحثه عن معايير أخرى الى استحداث مفهوم التنمية البشرية بوصفها "عملية لتوسيع نطاق الخيارات المتاحة للناس" تقاس التنمية في اطارها بمجموعة واسعة من القدرات تتراوح بين الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفرص المتاحة للفرد في أن يكون سليما معافى ومتعلما ومنتجا ومبدعا يحترم ذاته وينعم بحقوق الانسان. وكانت الثقافة متضمنة في هذا المفهوم الى أن بدأت في الحديث عنها أفرقة مرموقة مثل لجنة برانت، ولجنة الجنوب، واللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، ولجنة أساليب الحكم العالمي؛ ولم يكن ثمة بدّ من أن تتمثل

الخطوة التالية لإعادة التفكير في التنمية في إدراج الاعتبارات الثقافية في الاستراتيجيات الانمائية الأوسع، وفي وضع برنامج عمل أكثر فعالية.

وتعين طرح أسئلة جديدة وإعادة طرح أسئلة قديمة. ما هي العوامل الثقافية والاجتماعية الثقافية التي تؤثر على التنمية؟ وما هو التأثير الثقافي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية؟ وما هي وجوه الارتباط بين الثقافات والنماذج الانمائية؟ وكيف يمكن الجمع بين عناصر التراث الثقافي النفيسة والحداثة؟ وما هي الأبعاد الثقافية للرفاهية الفردية والجماعية؟

وكان بهدف تيسير طرح مثل تلك الأسئلة ومناقشتها والاجابة عنها إذا أمكن، أن عرضت عدة شخصيات مستنيرة من ممثلي بلدان الشمال على اليونسكو فكرة إنشاء لجنة عالمية لبحث الشؤون المتعلقة بالثقافة والتنمية. وكان من الواضح أنهم تأثروا في ذلك بالعملية التي بدأت بتقرير بروندتلاند وأدت الى انعقاد قمة ريو وما بعدها. فقد شعروا أن الوقت قد حان لأن تبذل من أجل "الثقافة والتنمية" جهود مماثلة للجهود التي بذلت من أجل "البيئة والتنمية". وكان هناك كثيرون يشاطرونهم هذا الاقتناع. فمثلما نجحت لجنة بروندتلاند الى حد بعيد في تنبيه المجتمع الدولي الى الحاجة الملحة الى التوفيق بين الاقتصاد والايكولوجيا والشروع في تنفيذ برنامج عالمي جديد لهذا الغرض، رئي أنه ينبغي العمل بطرق عملية وبناءة من أجل توضيح العلاقة بين الثقافة والتنمية وتعميقها.

واعتمد المؤتمر العام لليونسكو في دورته السادسة والعشرين عام ١٩٩١ قرارا يطلب فيه من المدير العام أن يقوم بالتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة "بانشاء لجنة عالمية مستقلة مختصة بالثقافة والتنمية ومؤلفة من نساء ورجال ينتمون الى جميع المناطق ويتمتعون بشهرة واسعة في شتى المجالات العلمية، لتقوم بوضع تقرير عالمي عن الثقافة والتنمية وتقديم اقتراحات بشأن التدابير العاجلة والطويلة الأجل التي يتعين اتخاذها لتلبية الاحتياجات الثقافية في سياق التنمية". وبعد بضعة أسابيع اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا صادقت فيه على هذا الطلب. وفي نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٢، شرفني السيد بطرس بطرس غالي والسيد فيديريكو مايور بتعييني رئيسا للجنة. وكانت هذه مسؤولية لا يمكن رفضها. ثم أجرينا معا اتصالات بالرجال والنساء الإثني عشر الذين توسمنا فيهم المشاركة في عضوية اللجنة. ولم يكن أي منهم في حاجة الى كثير من الاقناع نظرا لأن الخدمة التي دعوناهم الى المشاركة فيها كانت من النوع الذي يرغبون في أدائه.

## التوترات والفرص السانحة

بدأت اللجنة أعمالها في ربيع عام ١٩٩٣، في عالم يزخر بالوعود وبالفرص التي أتاحتها أبواب تفتحت منذ عهد قريب، وإن كان مثقل الكاهل أيضا بعوامل البلبلة والآمال المحبطة. وفي هذا السياق باتت الأسئلة المطروحة أعلاه أوثق صلة بواقع الحال بل وأشد الحاحا وخطورة.

ومع إختلاط البشر عبر العالم على نحو لم يسبق له مثيل، أخذ الناس يندرجون في اطارات موسعة تفسح المزيد من المجال لإعمال القدرة والمشاركة. ومع ذلك فان أكثرهم يرى أن النظام العالمي نفسه يبدو وكأنه يفقد توازنه وعزيمته وترابطه باطراد، مما حمل الكثيرين على اللجوء الى الثقافة باعتبارها حصنا وملاذا ووسيلة للتصدي لجمود النظام العالمي وقصوره.

لقد انهار نظام القطبين، ولكن الانفجار الداخلي الذي عرفه أحد الطرفين لم يكن بالضرورة انتصارا محضا للطرف الآخر؛ إذ غدت من قبيل الوهم فكرة التقدم الذي لا حدّ له في الدول الغنية. وانهارت فيما يبدو نظم القيم وروابط التضامن. كما اتسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وظلت آفة الاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي تعكر صفو حياتنا الآمنة المطمئنة.

كذلك تسببت المواجهات بين الكتلتين لمدة طويلة خلال الحرب الباردة في حجب مطالب محلية كثيرة وتوترات شتى بشأن استخدام موارد شحيحة أو تقاسم موارد جديدة، وها هي الآن تدفع الشعوب نحو مآزق الهوية الجماعية مما يغذي مدا جديدا من المجابهات الصغيرة بين الجماعات الإثنية والدينية والوطنية. وبدأ منطق الرفض و"نرجسية الفروق الصغيرة" يهددان السلام والأمن، ويقوضان النمو الاقتصادي والتناغم الاجتماعي وينتهكان كرامة الانسان ويقللان من ثقة كل مجتمع في موارده الخاصة ويهددان تنوع الثقافات بما له من أهمية حيوية لتحقيق رفاهية الجنس البشري.

إن تقبل هذه الأوضاع إنما يعني احتمال ما لا يحتمل. وبناء على ذلك استهلت اللجنة عملها انطلاقا من بعض المقدمات الواضحة. وكان كل عضو مقتنعا بأنه، على غرار السلام والديمقراطية، لا يمكن تعزيز قدرات البشر إلا بترسيخها في مبادئهم الأخلاقية وقيمهم التي تشكل أنماط سلوكهم اليومي. وكان كل عضو ملتزما باحترام التعددية، سواء من حيث احترام الثقافات - تساويها في الكرامة، وتنوعها، وتباين حيويتها، أو من حيث احترام اختلاف الطرق التي تنتهجها التنمية. وكان كل عضو من أعضاء اللجنة مؤيدا لمبدأ الانصاف بالنسبة للأجيال المعاصرة والأجيال المقبلة على حد سواء. وكانوا جميعا يقرون بعالمية التطلع الى تحسين الأوضاع وتحقيق التقدم، وبتنوع المسارات التي يمكن اختيارها لبلوغ هذه الأهداف. ولم يكن أي منهم في شك من أن الثقافة عنصر رئيسي في تفسير أنماط التغيير المختلفة وعامل حاسم لتحقيق التنمية المستديمة إن لم تكن هي جوهر هذه التنمية نظرا لأن المواقف وأساليب الحياة هي التي تقرر الطرق التي ندبر بها جميع مواردنا غير المتجددة.

## إحلال الثقافة مكان الصدارة

سبق لنا أن قارنّا بين عملنا وعمل اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية. وعلينا مع ذلك أن نورد كلمة تحذير في هذا الصدد. فخلافا للبيئة التي هي واقع محدد المعالم، يتسم مفهوم الثقافة باتساعه البالغ وتعدد معانيه، وليس من السهل وصف التفاعلات بين "الثقافة" و"التنمية" ناهيك عن قياسها، بحيث أن إعداد تقرير عالمي عن هذا الموضوع لا بدّ وأن يكون مهمة بالغة التعقيد. ولحسن الحظ لم يكتف المؤتمر العام لليونسكو بأن يسند الينا مهام "تحديد ووصف وتحليل المسائل الأساسية ومجالات

الاهتمام والتحديات الجديدة" في مجموعة واسعة للغاية من المجالات، ولكنه أوضح أيضا أن نتائج عملنا ينبغي أن تكون "موجهة نحو وضع سياسات"، مما يفسح أمام اللجنة مجالا لتركيز مهامها وتفسيرها. وأثناء سير عملنا تجمّع لدينا فيض من المعلومات والآراء والتحليلات التي يتصل الكثير منها بآخر ما توصل اليه البحث والتأمل بحيث باتت الحاجة الى التركيز والتوضيح أمرا ضروريا. ذلك أن تقريرنا لا يمكن أن يكون دراسة علمية أو بحثا مبتكرا أو دليلا عن الشؤون الثقافية في العالم. بل ينبغي له بالأحرى أن يكون نداء الى العمل في عدد مختار من المجالات ذات الأولوية، ينهض على تقدير متروّ لما ينبغي عمله الآن من أجل تحسين الطريقة التي تعالج بها المجتمعات البشرية تلك المجالات.

وبناء عليه قررت اللجنة أن تقترح "جدول أعمال دوليا" يكون بمثابة أداة دائمة يمكن من خلالها استكشاف وتوضيح قضايا رئيسية في مجال الثقافة والتنمية. وانطلاقا من هذه العملية يمكن العمل تدريجيا على تحديد مجموعة من المبادئ والاجراءات الدولية التي تتيح بدورها امكانية التوصل من خلال التحاور الى توافق دولي في الآراء حول حسن التصرف إزاء الثقافة والتنمية؛ وبذلك يمكن لمهمة إعادة التفكير في النهوج الراهنة أن تتقدم بخطى واسعة الى الأمام.

ولن يكون ذلك إلا خطوة أولى من أجل تحديد معالم حقل جديد ينبّه الى مجموعة القضايا الثقافية التي يجب أن تشكل أساس التنمية البشرية. ونحن إذ نمهد للأعمال المقبلة تنعقد آمالنا على أن يواصل آخرون العمل والبناء على ما نرسيه من أسس. فليس جدول الأعمال الدولي سوى نواة ينبغي أن ينبثق منها برنامج عالمي أوسع شمولا بكثير.

لقد صممنا هذا التقرير ليكون موجها الى جمهور متنوع عبر العالم يتراوح بين العاملين على مستوى المجتمع المحلي والمسؤولين الحكوميين ورجال السياسة. ونحن نريد من خلاله إعلام قادة الرأي في العالم وإرشاد القائمين على رسم السياسات، كما نريد أن نسترعي به انتباه الأوساط الفكرية والفنية في العالم، وكذلك عامة الجمهور.

وهدفنا هو أن نبيّن لهم كيف تشكل الثقافة كلّ تفكيرنا وخيالنا وسلوكنا. فهي أداة لنقل السلوك ومصدر دينامي للتغيير والابداع والحرية ولإحياء فرص الابتكار؛ فالثقافة بالنسبة للجماعات والمجتمعات مصدر للطاقة والإلهام والتفويض وادراك للتنوع واعتراف به.

وكما أن مهام بناء السلام وتعزيز القيم الديمقراطية تنطوي على مجموعة متكاملة ومتماسكة من الأهداف، فان الحقوق الاقتصادية والسياسية لا يمكن إعمالها بمعزل عن الحقوق الاجتماعية والثقافية.

ويتمثل التحدي الذي تواجهه البشرية في ايجاد طرق جديدة للتفكير، وللتصرف، ولتنظيم نفسها في المجتمع، وباختصار، طرق جديدة للحياة. ويتمثل التحدي أيضا في التشجيع على انتهاج مسارات انمائية مختلفة بعد أن أحطنا علما بكيفية تأثير العوامل الثقافية في الطريقة التي تتصور بها المجتمعات مستقبلها وتختار وسائل بلوغ هذا المستقبل.

ومازال الطريق أمامنا طويلا. فنحن لم نتعلم بعد كيف يحترم بعضنا البعض احتراما تاما، ولا كيف نتقاسم العمل ونعمل معا على انجازه. وهذه الفترة التي تعتبر استثنائية حقا في تاريخ البشر تستوجب حلولا استثنائية. فالعالم كما عرفناه، وكل العلاقات التي تقبلناها على ما هي عليه، تخضع لعملية اعادة تفكير واعادة بناء جذرية. ويقتضي الأمر إعمال الخيال والرؤية الواضحة والإبداع. وتمثل الشراكات والتفاعلات الدولية عنصرا جوهريا من عناصر الإبداع في حل المشكلات، الأمر الذي يقتضي استعدادا لطرح أسئلة جسورة بدلا من الركون الى أجوبة تقليدية دارجة. ويعني ذلك انفتاح الذهن والقلب والتهيؤ للبحث عن تعاريف جديدة والتوفيق بين تناقضات قديمة والمساعدة على رسم خطط تفكير جديدة. ذلك أن أمانة الاستبطان هي التي ستؤدي في نهاية المطاف الى الرحمة إزاء تجارب الآخرين، وأن هذه الرحمة هي التي ستفضي بنا الى مستقبل تتوازن فيه حرية الفرد مع الحاجة الى تحقيق الخير المشترك. ويدرج في عداد اهتماماته التعاطف مع كافة أنواع الاختلافات بين البشر واحترامها.

خافيير بيريز دي كويلار

## مقدمة

ينشأ قدر كبير من الخلط في الخطابين الاكاديمي والسياسي اذا أغفلت التفرقة بين الثقافة بمفهومها الانساني والثقافة بمفاهيمها الأنثروبولوجية، ولاسيما "الثقافة" باعتبارها الأسلوب الشامل والمميّز لأسلوب لشعب أو مجتمع في الحياة. ومن هذه الزاوية الأخيرة، ليس ثمة معنى للحديث عن "العلاقة بين الثقافة والاقتصاد" نظرا لأن الاقتصاد جزء من ثقافة الشعب. ... وما من شك في أن جوانب الغموض التي تكتنف هذه العبارة تطرح القضية الأيديولوجية الكبرى التي واجهت اللجنة: هل "الثقافة" جانب من جوانب التنمية ام وسيلة لتحقيقها إذا كنا نعني بالتنمية التقدم المادي؛ أم هل أن الثقافة غاية "التنمية" وهدفها إذا كنا نعني بالتنمية ازدهار الوجود البشري في مختلف أشكاله وفي مجمله؟

مارشال سالينز

## التنمية : توسيع آفاق الخيارات البشرية

حللت اللجنة التنمية بطريقتين مختلفتين فوفقا لوجهة النظر السائدة، تعني التنمية النمو الاقتصادي الذي يتصف أحيانا بالاصرار على توزيع الثمار الناتجة عنه على نطاق واسع وقد دعت اليونسكو منذ عهد بعيد الى مفهوم أوسع تبناه منذ عهد أقرب برنامج الأمم المتحدة الانمائي في تقريره السنوي عن التنمية البشرية، كما تبناه عدد كبير من المفكرين المرموقين. وينظر هؤلاء الى التنمية على أنها عملية تعزز الحرية الفعلية للشعب المعني لمواصلة ما يعدّه ذا قيمة له. وفقر الحياة لايعني من هذه الزاوية نقص السلع والخدمات الضرورية فحسب، ولكنه يعني أيضا نقص الفرص المتاحة لاختيار وجود أكثر اكتمالا واشباعا وقيمة للمرء ومن ثم فهو يؤثره ويقدره.

## الثقافة : أساليب للعيش معا

عمدت اللجنة الى النظر الى الثقافة على أنها "أساليب للعيش معا". ولهذه النظرة آثار متباينة بالنسبة لمفهومي التنمية آنفي الذكر. فاذا كانت التنمية تعني النمو الاقتصادي، فان الثقافة تصبح مجرد أداة لاقيمة لها في حد ذاتها، ولكنها وسيلة لغايات تعزيز التقدم الاقتصادي واستدامته. ولاريب في أن النمو الاقتصادي له قيمته بوجه عام. ولكن السؤال هو ما إذا كان ينبغي أن يقدّر لذاته. وهل تقدّر أدوات النمو – فيها الثقافة – باعتبارها وسائل فحسب، أم أن النمو نفسه لا يعدو أن يكون أداة؟

## الثقافة والغايات المنشودة من التنمية

ربما كانت الأبعاد الثقافية في حياة البشر أكثر لزوما من النمو. ومعظم الناس يقدرون قيمة السلع والخدمات لكونها تسهم في كفالة حريتنا في الحياة بالطريقة التي نؤثرها. والشيء الذي يتوافر لدينا من الأسباب ما يجعلنا نقدره لا بد أن يكون هو ذاته أمرا من أمور الثقافة. فالتعليم مثلا يعزز النمو

الاقتصادي وهو من ثم ذو قيمة بوصفه اداة. ولكنه في الوقت نفسه جزء اساسي من التنمية الثقافية وله قيمته الذاتية. لذلك فنحن لا نستطيع أن نهبط بالثقافة الى مركز ثانوي كمجرد أداة لدعم النمو الاقتصادي.

وهناك بالاضافة الى ذلك دور الثقافة باعتبارها غاية منشودة في حد ذاتها لما تضفيه على وجودنا من معنى. ولا ينطبق هذا الدور المزدوج للثقافة في سياق تعزيز النمو الاقتصادي فحسب، ولكنه ينطبق أيضا بالنسبة لأهداف أخرى مثل الحفاظ على البيئة المادية وصون القيم الأسرية وحماية المؤسسات المدنية في مجتمع بعينه وهلم جرا وفي سياق تعزيز هذه الأهداف كلها، سوف يكون لبعض العوامل الثقافية دور نافع ولبعضها الآخر تأثير معوق؛ وبقدر ما يكون لدينا من أسباب لتقدير قيمة هذه الأهداف بالذات، فان لدينا ما يبرر تقديرنا المواقف والمعالم الثقافية التي تساعد على تحقيق تلك الأهداف. بيد أنه عندما نتطرق الى السؤال الأساسي: لماذا نركز على هذه الأهداف المحددة بالذات، نجد أن الثقافة تلعب دورا أعمق أثرا – لا بوصفها وسيلة لغايات بل باعتبارها الأساس الاجتماعي للغايات ذاتها.

وقد حدا هذا المفهوم المزدوج باللجنة الى التركيز في معرض ارتيادها للثقافة والتنمية، على الكيفية التي تؤثر بها الأساليب المختلفة للعيش معا على توسيع آفاق الخيارات البشرية، فلا مناص اذن من أن ينظر الى التنمية من زاوية تتضمن النمو الثقافي وتعزيز الاحترام لجميع الثقافات ولمبدأ الحرية الثقافية.

## العولمة والثقافة والتنمية

من الحريات الأساسية الأولى قدرة الانسان على تحديد احتياجاته الأساسية. وهذه الحرية تتهددها مجموعة من الضغوط العالمية والاهمال العالمي. والانتشار الدولي للعمليات الثقافية لا يقل بحال أهمية عن انتشار العمليات الاقتصادية. فالضغوط العالمية النطاق لما يسمى بالثقافة الشعبية العالمية ضغوط قوية. وهي تلقى قبولا، بل ترحيبا، بابتهاج وحماس في كثير من الأحيان. ولكن خطرها انما يكمن في أنها تكتسح غيرها من الأذواق والاهتمامات. وقد أدى الوعي بذلك الى تأكيدات متجددة في عالم ما بعد الحرب الباردة عندما بدأت الشعوب وقادتها ايلاء وجوههم شطر ثقافاتهم الخاصة كوسيلة للتعريف بالذات وتعبئة الجهود. وبالنسبة لأشدهم فقرا، كثيرا ما تشكل القيم الخاصة الشيء الوحيد الذي يستطيعون تأكيده. وقد شهدت بلدان كثيرة تجمعات عصبية وعودة الى القبلية. وكانت هذه في جانب منها رد فعل ضد التأثيرات التغريبية لتكنولوجيا حديثة واسعة النطاق والتوزيع غير المتكافيء لثمار التصنيع. وكان مثار القلق هو أن يترتب على التنمية فقدان الهوية والشعور بالانتماء الى المجتمع والمعنى الشخصي. ومعظم الناس يرغبون في الإسهام في "الحداثة" على أن يكون ذلك في اطار تقاليدهم الخاصة. وأعظم شاهد على قوة المطلب انما هو وجود هذه اللجنة في حد ذاته.

## أخلاقيات عالمية جديدة

ان العالم هو قريتنا. فاذا اندلعت النيران في أحد منازلها، فسوف تتعرض السقوف القائمة فوق رؤسنا للخطر على الفور. وإذا حاول أحدنا أن يبدأ في اعادة البناء، فان جهوده سوف تكون رمزية بحتة. ولابد من أن يكون التضامن هو المبدأ الرائد اليوم؛ وعلى كل منا أن يضطلع بنصيبه من المسؤولية العامة.

جاك ديلور

## لماذا اخلاقيات عالمية؟

ان التنمية هي محاولة متشعبة وطموحة في وقت معا. فتهيئة الظروف التي تتيح لكل البشر في انحاء العالم كافة حياة كريمة ذات مغزى يتطلب طاقات ضخمة وتغييرات عميقة الغور في السياسات العامة. ويضاعف من فداحة هذه المهمة أن العالم يواجه مشكلات أخرى عديدة تتصل كلها بتحديات التنمية، بل وقد تشكل جزءا منها، كما تتماثل كلها في الحاحها وتقتضي نفس الاهتمام العاجل. ولكن "عصرنا"، كما قال آرنولد توينبي، هو "أول جيل منذ فجر التاريخ يجرؤ فيه البشر على الاعتقاد بأن من العملي أن توزع ثمار الحضارة على الجنس البشري بأسره".

وسوف يتيسر التعاون بين شعوب متفرقة لها مصالح مختلفة وثقافات شتى، وسوف تنحصر المنازعات في حدود مقبولة، وقد نقول بناءة، اذا استطاع الجميع أن ينظروا الى أنفسهم على أنهم مرتبطون بالتزامات وبواعث مشتركة. وتحتم علينا اذن أن نفتش عن نواة من قيم ومبادىء اخلاقية مشتركة.

## وما صلة الثقافات بالأخلاقيات العالمية؟

وهذا البحث عن نواة مشتركة يتناول الثقافة والجوانب الثقافية من نواح عدة. وهذه المحاولة هي في حد ذاتها، بادىء ذي بدء، نشاط ثقافي لا مراء فيه. فمن نحن؟ وما هي صلة أحدنا بالآخر وبالبشرية في مجموعها؟ وما هي غايتنا؟ ان هذه الأسئلة تقع في صميم الاهتمامات التي تعنى بها الثقافة. كما أن أي محاولة لصياغة اخلاقيات عالمية ينبغي أن تستمد الوحي من الموارد الثقافية، ومن ذكاء الشعوب، ومن تجاربها الوجدانية، ومن ذكرياتها التاريخية وتوجّهاتها الروحية.

## القيم المشتركة

بالنظر الى أن مستقبلنا سوف يتشكل، بصورة متزايدة، على ضوء علاقات التكافل بين شعوب العالم، فمن الضروري أن نعزز "التعايش الثقافي". ولن يكتب الازدهار لهذا التعاون بين شعوب تحدوها مصالح شديدة التباين، الا اذا تشاطرت جميعها مبادىء معينة. وقد حددت اللجن' "الدعامات" الأخلاقية الخمس التالية :

- حقوق الانسان ومسؤولياته؛
- الديمقراطية وعناصر المجتمع المدني؛
- حماية الأقليات؛
- الالتزام بتسوية المنازعات بالطرق السلمية وباجراء مفاوضات منصفه؛
- المساواة بين الاجيال.

وتتحمل جميع الحكومات مسؤولية تطبيق هذه المبادىء؛ غير أن تنفيذ أخلاقيات عالمية يتطلب مشاركة أطراف أخرى كذلك: الشركات المتعددة الجنسية، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني العالمي. وهذه الاطراف الثلاثة يمكن بل ويتعين التأثير عليها وتعبئتها.

وتقدم الفصول التحليلية التسعة الباقية الأفكار الحديثة والممارسات المحمودة والممجوجة في عدد مماثل من المجالات الرئيسية. وهذه مجالات وجدت اللجنة أن التفاعلات الجارية فيما بين العوامل الثقافية في اطارها تتسم بحدة بالغة أو هي ذات صلة خاصة بها. وقد روعي الايجاز في صياغة هذه الفصول بحيث يكون كل منها مجرد "لقطة، للأوضاع القائمة اليوم سيتعين تطويرها ولاريب، نظرا لأن ذلك هو في آن معا جوهر الثقافة وجوهر العمليات التي نطلق عليها اصطلاح "التنمية".

## الالتزام بالتعددية

"مادامت أي حضارة تمارس الاكراه السياسي والفكري والمعنوي على الآخرين استنادا الى النعم التي حبتها بها الطبيعة وأسبغها عليها التاريخ، فلن يكون هناك أمل في السلام للبشر : ذلك أن انكار الخصوصيات الثقافية لأي شعب انما هو انكار لكرامته.

الفا أوما كوناري، رئيس مالي، ١٩٩٣

## الأخطار التي تتهدد التنوع

في عالم ألف "التطهير العرقي" والتعصب الديني والتحيز الاجتماعي والعرقي، توجد حاجة عاجلة الى التشجيع على تفكير أكثر وضوحا بشأن الطرائق التي يسفنا أن ندعم بها التعايش السلمي بين الثقافات. فالدول جميعها تقريبا تتألف من اثنيات متعددة وتضم داخل حدودها عددا كبيرا من الثقافات. ولم تول نماذج التنمية المعتادة اهتماما يذكر لهذا التنوع، على افتراض أن الفئات الوظيفية مثل الطبقة والمهنة أجدر باهتمامها. وقد اصبح من المعترف به مع ذلك أن كثيرا من حالات الفشل والكوارث التي منيت بها البرامج الانمائية كان مردها عدم كفاية الاعتراف بالتشعب الثقافي والإثني. فمن الممكن أن تصبح العلاقات الإثنية وغيرها من اشكال تحديد هوية الجماعات مثارا لصراعات عنيفة عندما تعبأ وتستغل لهذا الغرض.

كذلك تمارس مبادىء التسامح واحترام تعدد الثقافات والاستمتاع بوجوده، التي تنطوي على اهمية فائقة في المعاملات بين البلدان، في داخل البلدان ذاتها وفي اطار العلاقات بين مختلف المجموعات الإثنية. وقد أصبحت هذه العلاقات مثارا للمشكلات أثناء مسيرة التنمية. فمع تنقل السكان وتغير أوضاعهم يلجأ الناس الى الفوارق الثقافية التي تتجسد في تراثهم لمقاومة ما يعتبرونه تهديدا لسلامتهم أو رخائهم أو لقاء مجتمعهم أو استمرار ثقافته أو بث قيمه. وما أكثر ما كانت عمليات التعبئة، التي كثيرا ما كانت ترتكز على هوية مجموعة بعينها، تسفر عن "سياسات إثنية" جديدة تتضمن أهدافها كسب السيطرة على الدولة (أو المشاركة فيها)، أو بلوغ وضع اجتماعي أسمى، أو توفير الأمن للمجتمع المحلي، أو الحصول على نصيب أوفر من الدخل والثروة.

وكانت الخصائص العرقية عاملا حاسم الأثر في صراعات شتى، اذ كانت اللغة والعنصر والدين تستخدم للتفرقة بين الأطراف المتنازعة. وكثيرا ما تستأثر مجموعة بعينها بسلطة الدولة ويؤدي بناء الدولة الى تجريد مجموعات عديدة اخرى من كل سلطة او نفوذ. وحيثما تبين ان الحكومة تحابي أو تضطهد مجموعات يمكن تحديد هويتها من حيث العرق أو العنصر أو الدين، فان ذلك يشجع على تداول المنافع على أساس تلك الهوية ويفضي مباشرة الى تسييس الثقافة. والأثر الذي تستتبعه ديناميات هذه العملية التراكمية هو أنه عندما تبدأ احدى المجموعات في التفاوض على أساس هويتها الثقافية، فان ذلك يشجع المجموعات الأخرى على أن تحذو حذوها.

انني لا أريد ان ترتفع الجدران من كل جانب حول بيتي ولا أن يحكم إغلاق نوافذي. انني أريد أن تهب ثقافة كل أرض حول بيتي بأقصى قدر ممكن من الحرية؛ ولكنني ارفض أن تقتلعني ريح أي منها من جذوري.

المهاتما غاندي

## القيم التعددية في اساليب الحكم

من أجل ذلك فان محاولات "بناء الأمم" عن طريق فرض التجانس بين كافة المجموعات أو السماح لإحداها بالسيطرة – محاولات غير مرغوب فيها وليست ممكنة التحقيق. والأمة التي تؤمن بالتنوع الخلاّق تحتاج الى غرس الشعور بذاتها بوصفها مجتمعا مدنيا يضرب بجذوره في قيم يمكن أن يتقاسمها الجميع، وتحرر نفسها من ثم من أي ايحاء بالستئثار الإثني. ولذلك ينبغي أن تترسخ كافة نهوجها السياسية في هذا الوعي.

## بعض القضايا الخاصة

فيما يتعلق بالحقوق الثقافية للأقليات، تقر اللجنة الرأي الذي ينادي بأن يكون لأعضاء الأقليات نفس الحقوق الانسانية التي يتمتع بها أعضاء الأغلبيات، بحيث لا تقل تلك الحقوق، ولا تزيد بالضرورة في الوقت الراهن، عما ينص عليه الإعلان العالمي لحقوق الانسان الذي انضمت اليه. ويتعين أن تواجه عودة العداء ضد الأجنبي والعنصرية بهجوم لا هوادة فيه، ولا بد من دحض انماط القيم التي تستند اليها في مناقشة حرة. وترفع اللجنة صوتها بقوة مماثلة ضد اقحام الدين في السياسة في مختلف أنحاء العالم وما يولده من تطرف. وهي تؤمن أيضا بأن ثقافات الملايين من السكان الأصليين في العالم جديرة بقسط أوفر من الاحترام، وبأنه ينبغي أن تحاط حقوقهم في الأرض بقدر أكبر من الحماية، وان يتضمن تعليمهم نماذج أكثر ملاءمة، وأن يشجعوا بمزيد من الحزم على الانتفاع بوسائل الاتصال

## رؤية للمستقبل

اذا ما اريد لمجتمعات العالم أن تحسّن الخيارات المتاحة لها في مجال التنمية البشرية فلا بد أن تتوافر لكل منها، أولا، القدرة على تحديد مستقبلها استنادا الى ماضيها بالأمس، وحاضرها اليوم؛ وما الذي تريد أن تصير اليه في نهاية المطاف. ولكل مجتمع انتماءاته الثقافية الروحية التي ترجع رمزيا الى فجر التاريخ؛ ويتعين أن يكون في استطاعته أن يشرّفها. وتلعب هذه الأنماط الثقافية دورا لا بديل له في تحديد ذاتية الفرد والجماعة، وتوفر "لغة" مشتركة يستطيع أعضاء المجتمع أن يتخاطبوا عبرها بشأن المسائل الوجودية التي تخرج عن نطاق الأحاديث اليومية؛ غير أنه توجد لدينا أيضا، وعندما يتعمق كل

منا في سبر الأغوار المجهولة من فرديته، أسباب طيبة للأمل في أنه سوف يكتشف هناك آثارا جلية لمسيرة مشتركة للبشرية.

## الابداع وتوافر القدرة

أثبتت الرأسمالية والاشتراكية عزمهما عن انقاذ أغلبية شعبنا من براثن البؤس.. وعلى ذلك فإن السؤال الثقافي هو : هل هناك حل آخر حل ينبع من داخلنا؟ أليست لدينا من التقاليد والخيال والاحتياطيات الفكرية والتنظيمية ما يمكننا من صياغة نماذج انمائية خاصة بنا تتوافق مع حقيقة ماضينا وحاضرنا، وما نصبو الى الوصول اليه ؟

كارلوس فونيتيس

لقد حول القرن العشرون هذا الكوكب باكمله، كما يقول ايليا بريغوجين، من عالم تناه تسوده حقائق يقينية الى عالم لا متناه تسوده التساؤلات والشكوك. وفي مناخ كهذا، تدعو الحاجة أكثر من أي وقت مضى الى تنمية الملكات الابداعية، لأن الأفراد لا يستطيعون، كما لا تستطيع المجتمعات المحلية والوطنية، التكيف مع الجديد وتغيير الواقع الا من خلال الخيال الابداعي والمبادرات الخلاقة. ولا مناص من أن يوسّع مفهوم "الملكات الابداعية" هو ذاته بحيث لا يقتصر على الاشارة الى قطعة فنية جديدة أو شكل فني جديد بل يمتد الى حل المشكلات في كافة المجالات التي يمكن تخيلها.

## الابداع الفني

لاشك أن الفنون هي أول شكل من أشكال الابداع نستطيع أن نتبينه على الفور؛ وهي جديرة بأن يعترف لها بأنها تمثل مفهوم الابداع ذاته لكونها تنبع من محض الخيال. ومن جهة أخرى فهي تنبت في تربة تهيئها مجريات الحياة اليومية الأكثر تواضعا. بيد أن الابداع في عالم اليوم، الذي أصبحت فيه الثقافة سلعة، كثيرا ما يؤخذ كقضية مسلم بها أو ينحى جانبا. وربما كان مرد ذلك الى أنه لا يفهم دائما فضلا عن صعوبة قياسه. ويصدق ذلك بوجه خاص عندما يكون التعبير عنه عملا جماعيا لا فرديا والواقع ان معظم التقاليد الثقافية تعطى لتعبير الفرد عن ذاته من خلال العملية الابداعية دورا أقل أهمية مما يعطيه له الغرب. ولا تزال هناك منجزات فنية رائعة تندرج في عداد الأعمال الجماعية شأنها شأن الكاتدرائيات القوطية منذ قرون مضت. وفي سياق كهذا، لا يعدو الفنان أو الصانع، رجلا كان أم إمرأة، أن يكون شخصا وإن لم يكن بالضرورة "شخصية". ويقارن هذا ايضا بتركيز الثقافة الجماهيرية العالمية التي تضفي على "نجوم" اليوم، سواء اكانوا من مشاهير ممثلي السينما أم من أبطال الرياضة، هالة من القداسة لا تتناسب مع مساهمتهم الابداعية في نفس الوقت الذي تبخس فيه قيمة المساهمة النشطة في التعبير الثقافي من جانب الشعب؛ وهكذا، كثيرا ما يهمل شأن الابداع بوصفه قوة اجتماعية سواء أكان مصدره فنانا هاويا أو جهودا جماعية.

اذا كانت منطقة المحيط الهادي قد اصبحت أكثر المناطق دينامية في العالم، فذلك لأنها استعانت بأفضل الممارسات والقيم المتأتية من حضارات غنية كثيرة في آسيا وفي الغرب. وإذا استمر هذا التماذج يحدث أثره فقد يؤدي الى دفق من الابداعية على نطاق لم يسبق له مثيل.

كيشور محبوباني

## التكنولوجيا والابداع البشري

ونحن نشاهد في كل مكان من عالم اليوم أن المعارف العلمية والتكنولوجية عندما تطوع بصورة خلاقة للظروف المحلية يمكن أن تولد قدرات هائلة. ولا تكمن القدرة في الدراية التقنية وحدها وإنما في الجمع بين المهارات الاجتماعية والتقنية معا، وبناء الموارد الثقافية من أجل استخدام تلك القدرة، وتكوين شراكات بين ما هو محلي وما هو عالمي. وقد استكملت بنجاح عمليات نقل من النظام "العالمي" الى النظام "المحلي" عندما أخذت العوامل الثقافية بعين الاعتبار صراحة وبصورة متأنية. وتقتضي عمليات النقل هذه تجديدات تقنية واقتصادية واجتماعية مع انتقال زمام المبادرة الى أيدي الناس أنفسهم. ولا مناص إذن من إيلاء عناية خاصة للمعارف التي أسهمت بها كل ثقافة في التراث الفكري العالمي.

## الابداع في السياسات العامة وأساليب الحكم

ان تعهد الابداع الجماعي بالرعاية يعني أيضا العثور على الطرق الكفيلة بمعاونة الناس على ايجاد أساليب أفضل للعيش والعمل معا. غير أن خيالنا الاجتماعي والسياسي قصر دون مواكبة خيالنا العلمي والتكنوولوجي. وقد قيل إن الحكومة المركزية، التي استأثرت بسلطات متزايدة باطراد، أصبحت من الصغر بحيث لم تعد تصلح للمهام الكبرى ومن الكبر بحيث لم تعد تصلح للمهام الصغيرة. ومن الممكن أن يؤدي تفويض مهام معينة الى مستويات أدنى ومهام أخرى الى مستويات أعلى الى ادخال تحسينات هائلة على أسلوب العيش معا، والى حل قضايا يثور حولها الجدل. وثمة حاجة الى تحسين الطريقة التي نستكشف بها النهوج والاجراءات، ومن ذلك تفويض السلطة وتحقيق اللامركزية بأساليب تكفل تعزيز القدرة على الاعراب عن الرأي وتيسير المشاركة في السلطة.

## تحديات عالم زاخر بوسائل الاعلام

"إن الاعلام، أو بتعبير أصحّ، الإطلاع الدائم على مجرى الأحداث، قد يشكل في ذات الوقت نعمة ونقمة. فنحن نتوق الى المزيد من المعلومات؛ ولكننا نشعر في الوقت ذاته بأنها تقحم نفسها علينا وتغرقنا بسيلها فتفقدنا السيطرة عليها. إن الشاغل الأساسي في سياق المضي قدما الى الأمام هو تأمين أن يبقى المنتفع النهائي الحقيقي مسيطرا على النتيجة. ذلك أن المستهلك - لا الهائمون بالتقدم التقني - هو الذي يجب أن يبقى الحكم الوحيد في تقدير الطلب والاستهلاك في هذا العالم الزاخر بوسائل الإعلام والآخذ في النشوء".

مايك سبندلر

إن البيئة الراهنة لوسائل الاعلام عبر الحدود الوطنية، توسّع آفاق الخيار وتهيئ فرص التنوّع وتعزّز تداول المعلومات بمزيد من الحرية. غير أنها في الوقت ذاته تحدث تركيز الملكية، وتحدّ نطاق الانتفاع، وتوحّد المضمون، وتحصر حرية التعبير فيلحد أدنى من المعايير.

## مبادئ مشتركة

في إطار كل أمة، تمكنت الحكومات، مع المواطنين ووسائل الاعلام، من إيجاد سبل لتعزيز التنافس والتنوّع، ولضمان حدّ أدنى معين من المعايير فيما يتعلق بالمضمون، ولتحقيق توازن بين الإنصاف والكفاءة. وتلك مبادئ يمكن نقلها الى الساحة الدولية كقاعدة مشتركة للمصلحة العامة على نطاق عالمي. وليست هذه أحلام يقظة بل أهداف يمكن بلوغها من خلال بناء التحالفات التي يمكن ابرامها عبر الأوطان وعلى امتداد الساحة التي تنشط فيها وسائل الاعلام العامة والخاصة.

## تشجيع التنافس والتنوع على الصعيد الدولي

في مواجهة تزايد تركيز الملكية، هل يبقى للسياسات الدولية مجال لتشجيع التنافس؟ إن اللجنة تقترح إجراء دراسة جدوى للإجابة عن هذا السؤال. غير أن هناك خطوات يمكن اتخاذها فورا يذكر منها على سبيل المثال أن تتفق البلدان فيما بينها على كيفية تنسيق ما تتبعه من أساليب لحفز التنافس.

وفيما يتعلق بمفهوم التنوّع، وبما أن موجات الأثير ينبغي اعتبارها من الممتلكات الجماعية وبمثابة "مشاعات عالمية"، ترى اللجنة أن الوقت قد حان فيما يبدو لإرساء نظام دولي شامل لوسائل الإعلام يتيح لكثير من الأصوات أن تسمع ولشتى وجهات النظر أن تبدى. وستشكل كيفية تمويل هذا الهدف وتحقيقه موضوع دراسة ثانية.

## تحقيق التوازن بين الحرية والمعايير الأخلاقية

على حين أن تعريفات اللياقة واحترام الغير وضبط النفس قد تختلف من بلد الى آخر ومن عصر الى عصر، فإنه لا توجد في أي مكان حرية مطلقة من أي قيد أو مسموح بممارستها دون اعتبار للعواقب. فبوسع وسائل الإعلام اليوم أن تبث رسائل ورموزا، محلية أو مستوردة، إلى كل بيت بطريق مباشر. ويمكن لأي اصبع مهما صغر أن يضغط على الزرّ الخاطئ، الأمر الذي يجعل مراقبة الوالدين مهمة صعبة إن لم تكن مستحيلة. وتتسم بأهمية متزايدة ملاءمة مضمون وسائل الاعلام، بالنسبة للأطفال خاصة وإن لم يكن لهم

وحدهم. لذلك فان استحداث أجهزة لمنع استقبال برامج بناء على نظم تصنيف متفق عليها قد يساعد في هذا الصدد.

هل يمكننا مجابهة هذا التحدي على المستوى الدولي دون الوقوع في شراك الرقابة؟ ومن الذي ينهض بمسؤولية الشروع في هذه العملية: الحكومات أم المشرّعون أم الإذاعيون أم الآباء؟ إن اتفاقية حقوق الطفل المعتمدة في ١٩٨٩ تقدم إطارا تقنينيا دوليا إذ تشير في مادتها ١٧ المتعلقة بوسائل الاعلام، في ذات الوقت الى ضرورة أن تؤمّن الدول الأطراف حصول الأطفال على المعلومات والموادّ من مختلف المصادر والى ضرورة "تشجيع وضع مبادئ توجيهية ملائمة لوقاية الطفل من المعلومات والمواد التي تضرّ بصالحه...."

## تحقيق التوازن بين الفعالية والإنصاف

إن تحقيق التوازن بين كفاءة قوى السوق وبين اعتبارات الانصاف، هدف يضاهي في الحاحه على الصعيد الدولي على الأقل إلحاحه على الصعيد الوطني. هل من المحتوم أن تتطور البنية الأساسية للإعلام في اتجاه تزايد اتساع الفجوة بين الشمال والجنوب؟ كيف يمكن إعطاء أكبر عدد ممكن من الناس فرصة التجوال على "الطريق السريعة للمعلومات"؟ انه بدون دعم بشري ومالي، قد تعجز بلدان عديدة عن إسماع صوتها وعن الانتفاع بالفرص التي تتيحها تكنولوجيات الإعلام لتحقيق ذلك. ويتمثل التحدي في تحقيق توازن بين اتجاهات اقتصاد السوق وبين الاجراءات الحكومية، بين حرية المبادرة الخاصة وبين الحاجة العامة الى التنظيم، بين التلهف على التكنولوجيا وبين شح الموارد. ستختلف الأساليب من بلد الى آخر ومن منطقة الى أخرى، كما سيختلف المزيج المنشود من المشورة والمساعدة. وستتحمل الاستثمارات الخاصة جلّ التكلفة. وفي كثير من البلدان، لن يترتب على هذا المجهود أي انفاق عام كبير الحجم بل رفع اللوائح التنظيمية عن صناعات الهاتف والبث الكابلي والبث الإذاعي بما يمكن تلك الصناعات من توسيع نطاق أنشطتها للاستفادة من أشكال الاتصال الأخرى المتاحة - الصوتية والمرئية والتحاورية - في خدمة جمهورها. وينبغي تشجيع علاقات الشراكة المبتكرة بين الوكالات الدولية والحكومات وصناعة وسائل الإعلام والمجتمع المدني. ويتعيّن الشروع في هذا التعاون في كل مكان لا أن يقتصر ذلك على العالم المتقدم صناعيا والثري بالوسائل الاعلامية.

## الثقافة وقضايا الجنسين

"لقد ولّى الزمن الذي كان فيه على أي حركة نسائية أن تستبعد الرجال في أي كفاح "ضد" نظام المجتمع الأبوي. وحان الوقت بالأحرى لكي تتجه رؤى النساء نحو إعادة بناء وتصميم العمل بما يرسي معالم مجتمع جديد للنساء والرجال، على أساس تجربة النساء ومهاراتهن كراعيات ومنجبات. ولا يتعلق الأمر بإضافة بُعد المساواة بين الجنسين الى فلسفات الكون الرئيسية في العالم بل بإعادة صياغة تلك الفلسفات بصورة جذرية".

وندي هاركورت

تندرج قضية المساواة بين الجنسين في عداد القضايا التي تهم الثقافات جميعا؛ وقد غدت واحدة من أدق المسائل وأشدها حساسية في العالم المتغيّر، وذلك بالنظر الى أن أيّ تحوّل في هذا الميدان يحدث الخلل في أنساق هوية كل من الجنسين ويثير قضايا الهيمنة (وبالتال قضاياي السلطة).

وعمليات التنمية هي بصدد تغيير ادراكنا لدورات حياة النساء والرجال وللمشاركة الاجتماعية ولأنساق العلاقات بين الجنسين. فلأسباب تتعلق بالانصاف لم يعد من الممكن أن يمارس أي تمييز ضد المرأة في أي مجال كان، وفي ذات الوقت فإن معايير الكفاءة تقتضي الانتفاع بالقدرات الانتاجية للنساء على نحو أفضل بكثير كسبيل الى الارتقاء بمستويات المعيشة وتحسين نوعية الحياة للجميع.

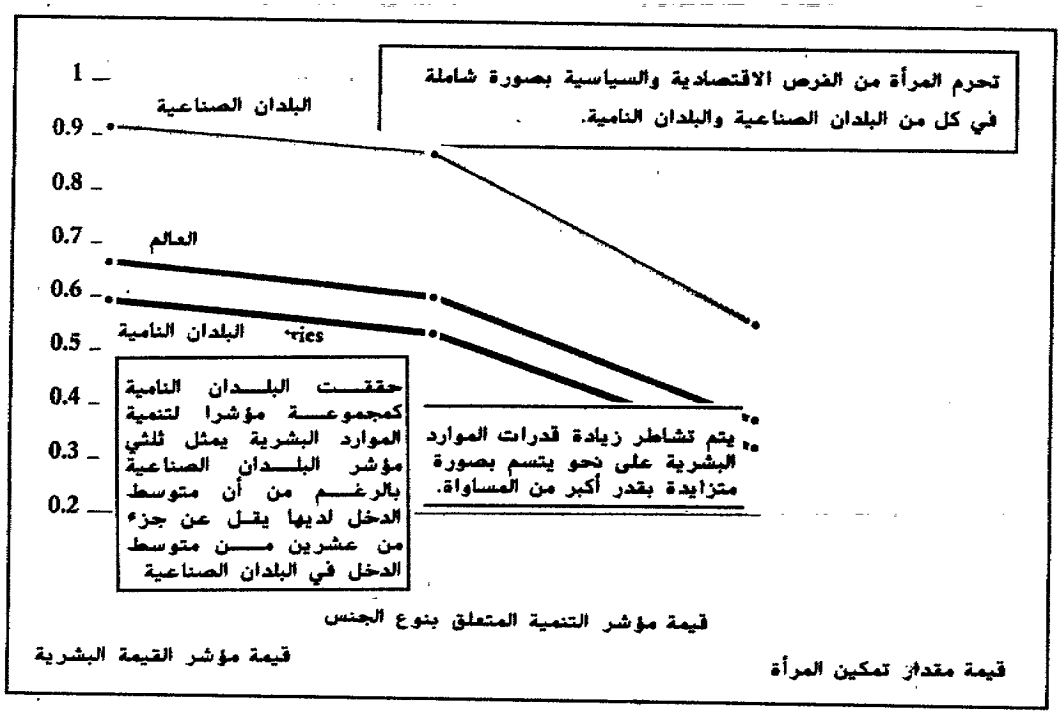


انعدام المساواة بين الجنسين مشكلة في البلدان الغنية والبلدان الفقيرة على السواء: مقارنات عالمية. ومقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس (GEM) يأخذ بعينالاعتبار تمثيل النساء في البرلمانات، وحصة النساء من الوظائف المصنفة في فئة الوظائف الإدارية والمهنية، ومشاركة النساء في القوى العاملة وحصتهن في الدخل القومي. المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥

## مشاركة النساء ومفارقات العولمة

غير أن إعادة توزيع الدخل والأصول والسلطة ونقلها من الرجال الى النساء أمر يقتضي توطيد القاعدة السياسية وزيادة قدرات النساء واستنهاض مشاعر الانصاف لدى الرجال. لقد اتبعت بعض النهوج المتدرّجة من القاعدة الى القمة والتي تراعي الواقع الثقافي، فترتب عليها تعزيز مشاركة النساء. غير أنها لا تمثل الدواء الشافي لكل علة وإن أسهمت في إزالة ما تضمنته السياسات والمشروعات من أشكال واضحة لانكار دور النساء وسوء تمثيلهن.

وقد أسفرت العولمة عن نتائج متناقضة بالنسبة لحقوق المرأة بوجه خاص. فمن جهة، استجد تيار قوي نحو الاعتراف بالنساء كأطراف فاعلة ذات شأن في التنمية. ومن جهة أخرى، برزت مفاهيم الخصوصية الثقافية في المقدمة وفقا لأنماط جديدة. فأصبح التميّز الثقافي أكثر التصاقا في تعريفه، بمجال العلاقات بين الجنسين وبالسلوك الملائم للنساء اللائي كثيرا ما يشار اليهن على أنهن حملة لواء ثقافتهن والرموز الحيّة لها. وأضفيت الصبغة السياسية بأساليب جديدة على الثقافة وعلى قضايا الجنسين كلتيهما، مما أثر على حقوق المرأة وكذلك على فهمنا لمكان الثقافة في التنمية. إننا اليوم نواجه التحدّي الخطير المتمثل في وضع برامج عمل تجنبناالوقوع في مزالق التمركز الإثني والتحيز الغربي من جهة، وتجنبنا من جهة أخرى أنماط النسبية الثقافية التي لا تستند الى أي مبدأ، والتي تنكر على المرأة حقوقها الإنسانية الأساسية باسم "الاختلاف".

## البناء على الأسس التي أرساها مؤتمر بكين

تحدّد اللجنة أربعة مجالات ذات أولوية، بحاجة الى تصميم وتنفيذ سياسات تخصّها:

**حقوق المرأة باعتبارها من حقوق الانسان:** يتعيّن على المجتمع الدولي وعلى منظومة الأمم المتحدة أن ينسّقا عملية رصد حقوق المرأة، وذلك باجراء استعراضات موسعة للسياسات الوطنية، واقرار معايير لمراقبة الحقوق الفعليّة في شتى المجالات مثل التعليم، والقانون والعمالة والهجرة وخدمات الرعاية والعنف وما الى ذلك.

**حرية الانجاب:** من الضروري إقرار وتطبيق وإعمال سياسات تراعي العوامل الثقافية ومن شأنها أن تعزّز الخيارات لا أن تحدّ منها، وأن تساعد الأفراد على اتخاذ قرارات عن علم لا عن جهل وبحرية لا قسرا.

**التخطيط الذي يأخذ في الحسبان المساواة بين الجنسين:** ينبغي أن تدرج من البداية شواغل النساء واحتياجاتهن ومصالحهن في تصميم كافة المشروعات والبرامج وتخصيص الموارد لها وفي تنفيذها وتقييمها.

**تعزيز المشاركة المدنية والثقافية للنساء:** ينبغي توافر مزيد من الالتزام بتعزيز المشاركة السياسية المباشرة من جانب النساء في المناصب المهنية والتنفيذية التي يتعيّن شاغلوها بالاختيار؛ وبتعزيز القنوات الموجودة للدعم المباشر لأشكال الإسهام المؤسسي المنظم للنساء.

## الأطفال والنشء

اليوم
نحن مذنبون، كثيرة أخطاؤنا وخطايانا.
ولكن أشنع ذنب نقترفه هو إهمال الأطفال،
اغفال نبع الحياة.
إن الكثير من احتياجاتنا يمكنه أن ينتظر، أما الأطفال فلا.
والآن هو الوقت المناسب.
حيث تتشكل عظام الطفل
وتتكون دماؤه
وتنمو أحاسيسه
و"غدا" لا تصلح جوابا للطفل
لأن اسمه هو "اليوم"

غابرييلا ميسترال

لم يسبق أن بلغ جيل من الصغار ما بلغه هذا الجيل من عدد ومن حداثة سن. فخمس سكان العالم تقريبا ينتمون الى فئات الأعمار من ١٥ الى ٢٤ سنة؛ ولن تلبث نسبتهم في العالم النامي أن تصل الى نحو ٥٠ في المائة من مجموع السكان. وما من جيل في تاريخ البشرية شهد مثل هذه التحولات على سرعتها وبعد أثرها.

وهناك حاجة خاصة الى حماية الصغار من الاستغلال ومن الإهمال. فكيف السبيل الى تأمين اندماجهم الاقتصادي، ومشاركتهم المدنية والثقافية، واحتياجاتهم الصحية والتربوية؟ وكيف يمكن للمجتمعات أن تستجيب لتطلعاتهم وأحلامهم؟ كيف يمكنها أن توفر لهم فرص العمل وتضفي المعنى على حياتهم؟ كيف يمكن بناء عالم تبنى فيه حصون السلام في العقول اليافعة؟

### تحرير طاقة هائلة

الكثير من الردود على هذه التحديات سوف يأتي من الشباب أنفسهم، إذا أعطيت لهم فرصة التعبير عن أنفسهم. إن الطاقة الكامنة طاقة هائلة. فعلى الرغم من أوجه التفاوت الشاسع في مجال التعليم، لم يبلغ أي جيل سابق ما بلغه الجيل الحاضر من تعلم، ومن وعي بطابع تعدد الثقافات الذي يتسم بها العالم، ومن إحاطة بما يشوبه من ضروب انعدام المساواة ومن النزاعات. إن الشباب أكثر وعيا سياسيا من آبائهم، ولهم القدرة على المشاركة في الحياة المدنية والثقافية ولديهم ارادة هذه المشاركة ولكن وفقا لما يقررونه هم وفيما يتعلق بقضايا محددة. إنهم يريدون التمكن من أداء دور في عملية اتخاذ القرارات. غير أنه، في عالم غير متكافئ، تقتضي تحديات تعليم الأطفال المغبونين أو المحرومين الأخذ بنهوج مرنة. فالتعليم يجب أن يصل الى الذين لم يصل اليهم بعد، وأن يشمل ضحايا الاستبعاد.

هناك عمل ينبغي القيام به في محيط الصغار منذ نعومة أظفارهم، منذ سن الثالثة أو الرابعة، وان لم يكن ذلك الا تلعليمهم أنه توجد لغات مختلفة حتى يدركوا فكرة التنوع، ولاعلامهم مثلا أن للأرنب أسماء كثيرة مختلفة في شتى اللغات، وأن الذين يسمون الأرنب باسم مختلف ليسوا بالضرورة همجا أو غير متمدنين. وبالنظر الى أن علم الاشارات يعنى بكافة النظم الثقافية وليس باللغات وحدها، فهو قد يساعد

على تعليم الأطفال أنه توجد أساليب أخرى لارتداء الملابس وعادات غذائية أخرى، أي بعبارة أخرى أشكال مختلفة من السلوك والطقوس في مختلف المجتمعات المختلفة، وأن لكل سلوك وطقس مغزاه في مجتمع معيّن.

أومبيرتوإيكو

## حماية الأضعفين

والأطفال هم أيضا يجب حمايتهم من التمييز ومن الإستغلال – تلك هي الرسالة المركزية لاتفاقية حقوق الطفل لسنة ١٩٨٩ التي صادق عليها ١٨٦ بلدا. ولكن تعزيز احترام تلك الحقوق مشروع اجتماعي طويل الأجل، يقتضي فهما معمقا للقيود والقدرات الخاصة بكل بلد. وكثيرا ما تقيم الظروف المحلية حواجز ثقافية واقتصادية واجتماعية وسياسية معقدة تحول دون العلاج الفوري للمشكلات. وينبغي للشركاء على جميع المستويات – من المسؤولين المحليين والمنظمات غير الحكومية، الى الوزارات والسلطات المعنوية المرموقة – أن يدركوا أن المصالح تلتقي في تأمين الحماية للأطفال على الصعيد العالمي ضد الجوع والمرض والاستغلال، وفي الاعتراف بأنهم في ذات الوقت أضعف أعضاء الأسرة البشرية وأثمن كنز لمستقبلها.

## ...وإعدادهم لعالم تعددي

إن الأطفال بحاجة الى أن يطلعوا على دخائل النفوس وخبايا تأثير الثقافات، وعلى تعدّد أشكال التعبي ووسائلهر، والتنوّع الذي لا حدود له لشخصية الأفراد وطباعهم وتطلعاتهم وآمالهم. ولن يكون بوسعهم، إلا من خلال فهم واضح لهذا التعقيد – أي هذا التنوع الابداعي – أن يدركوا في ذات الوقت وحدة التجربة الانسانية، والسجل التاريخي الطويل للعلاقات المشتركة بين الجماعات البشرية.

## التراث الثقافي من أجل التنمية

"إن وفاة رجل مسن في افريقيا، بمثابة زوال مكتبة من الوجود"

أمادو هامباتي با

### الحاجة الى رؤى موسّعة

تنطوي عملية التنمية على تحدّيات جديدة بالنسبة لصون التراث. فلا يقتصر الأمر على وجود فجوة هائلة بين الوسائل والغايات فحسب، بل إن تعريفاتنا أيضا لا تزال مفرطة الضيق. فهي منحازة للصفوة ولكل ما هو أثري وعارف وشعائري. وهناك حاجة الى إعادة تقييم هذه المفاهيم وتطوير أساليب أفضل لتحديد معالم تراثنا وتفسيره. وذلك أمر أساسي لفهم القيم والتطلعات التي حدت صانعيه، وهي قيم وتطلعات يخرج كل أثر بدونها من سياقه ولا يمكن أن يحمل معناه الصحيح. ذلك أن الأشياء الملموسة لا يمكن تفسيرها إلا من خلال ما هو غير ملموس.

من ذلك مثلا أن كل لغة بشرية تنعكس فيها نظرة عالمية وثقافة.ويعدّ تنوعنا اللغوي ثروة وكل تقليص له سوف يقلل من رصيد البشرية من المعارف ومن وسائل التفكير والاتصال المبدعين. غير أن الكثير من اللغات مىلها الى زوال، ويجب حدوث ذلك تدوين كتب للنحو والمفردات والنصوص والتسجيلات التي تحفظ ذاكرتها.

### المؤسسات والتدريب

يتعين توسيع نطاق دور المتاحف. فهي بحاجة، لاسيّما في مدائننا، الى أن تمثل المعرفة والخبرة والممارسات الخاصة بكل أولئك يسهمون في البعد الإنساني للمدينة، والى تعزيز مساهمة المجتمع بأسره في السياسات والعمليات، مع الاعتراف بأن الأصول التي تبني عليها نشاطها ليست مجرد مقتنياتها بل هي مجمل التراث، ماديّا كان أم غير ماديّ، في المنطقة المعنية. وتتسم المحفوظات بأهمية بالغة بالنسبة لمتخذي قرارات التنمية وبالنسبة للعلماء والدارسين. إنها تقدم شاهدا ثمينا على العلاقات بين الجماعات البشرية، وعلى الشرائع الاجتماعية والعقود الاجتماعية الماضية، وعلى الحقوق الفردية والجماعية التي جرى الكفاح بشأنها واكتسابها. لذلك فإن مؤسسات المحفوظات جديرة بدعم أفضل.

إن كلّ هذه المؤسسات تحتاج ادارتها الى مهنيّين أكفاء ومدربين على أساليب إعادة تقييم العلاقات القائمة بين شتى المجتمعات وبين تراثاتها المتنوعة. وقلة من هذه المؤسسات هي المزودة بما يمكنها من معالجة الجوانب الاجتماعية السياسية للثقافة والتنمية. فلكي تستطيع المؤسسة أن تفعل ذلك، ينبغي لها الاستعانة بفروع العلوم الإنسانية وبناء قاعدة مؤسسية جديدة. ومن أجل فهم وتفسير التراث غير المادي، يحتاج الناس الى تدريب في فروع الأنثروبولوجيا – ذلك أن الثقافات التقليدية نوع من الخليط المتناثر الذي يحتاج الى اعادة التنظيم، وجملة من المعلومات المجزأة التي تحتاج الى لم أطرافها.

## قصور "آبومي" الملكية

من بين القصور الإثني عشر التي بناها ملوك "آبومي" في بنين اليوم، لم يبق دون مساس سوى اثنين. أما القصور الأخرى فقد لحقت بها أضرار خطيرة و/أو رممت بطرق نالت من وحدة هذا الموقع الذي أدرج في قائمة التراث العالمي لليونسكو وكذلك في قائمة التراث المهدد بالخطر. وقد طالب الخبراء مرارا أن تراعى في أعمال الترميم في هذا الموقع مبادئ البناء التقليدي والتناسق المعماري للمجمّع في مجمله. غير أنه لم يتم الاعتراف إلا مؤخرا بأن صون هذه البنى المادية لا يكاد يكون له معنى يذكر بدون ربطها بالثقافة الحيّة المحيطة بها. وهذا الوعي الجديد بالمغزى الاجتماعي لهذه القصور، التي هي مسرح الاحتفالات بذكرى ملوك "آبومي" يضع مسألة صونها في منظور يختلف عن ذي قبل. فهي ليست معالم ماض مندثر، ولا هي بمتاحف، وانما تشكل محافل اجتماعية حيّة. إن هذه البنى البالغة الهشوسة والمبنية بالطوب النيئ آلت الى هذا الجيل نظرا، لأنها استمرت مفتوحة الأبواب لممارسة طقوس مشتركة وضاربة بجذورها في مشاعر الناس. وإن الاعتراف الدولي الواسع بهذا البعد الاجتماعي هو الذي يشحذ اليوم همة شعب بنين ويجدّد عزمه على صون هذه القصور.

### التراث كمصدر للدخل

يجري على نطاق واسع استغلال المعالم والمواقع الأثرية كمصدر للدّخل. وتتحوّل السياحة بسرعة الى أكبر صناعة في العالم تتغذى الى حدّ كبير من التراث الثقافي. غير أن اللجنة تشدّد على أن التراث الثقافي ينبغي ألا يتحول الى سلعة في خدمة السياحة بل أن يرتبط بها في اطار علاقة تعاضد متبادل. إن الحدود المفروضة على "طاقة الحمل" لدى الآثار ومراكز المدن الأثرية قد أثرت سلبيا على السياحة في مدن تاريخية أصابتها أضرار من جراء تدهور قدرتها على الايواء ووسائل النقل التي لا ضابط لها وتلوث الهواء. كما أن استغلال مصادر التراث كثيرا ما ينطوي على قدر متساو من المزالق والمنافع، لا فيما يتعلق بالجانب المادي فحسب بل أيضا عندما يشوّه فهمنا ويضيّق آفاق اطلاعنا.

وفيما يخص الصناعات الحرفية، تلاحظ اللجنة وجود فجوة بين الصنّاع والأسواق وتوصي باتخاذ تدابير لتطوير ممارسات تجارية وسياسات منصفة لصالح الحرفيين الذين هم المنتجون الأصليون.

### مصائب قديمة في أثواب جديدة

إن تصاعد الطلب في المجتمعات الموسرة سبب جذري في استمرار نهب المواقع الأثرية والاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية والممارسات اللاأخلاقية لامتلاكها. وترى اللجنة أنه ينبغي، من أجل محاربة الاتجار السري بالتحف الفنية، أن يمتنع الأفراد والمؤسسات عن اقتناء قطع متأتية من تلك المصادر. كما أن اللجنة تجهر عاليا بالاحتجاج على التدمير المتعمّد للتراث الثقافي كما حدث مؤخرا في عدد من النزاعات المسلحة.

## الثقافة والبيئة

الكرة الأرضية واحدة أما العالم فليس كذلك. ونحن جميعا نعتمد في بقائنا على مجال حيوي واحد. ومع ذلك فان كل مجتمع وكل بلد يكافح من أجل البقاء والرخاء دون إيلاء اهتمام يذكر لتأثير ذلك على الآخرين.

مستقبلنا المشترك، تقرير
اللجنة العالمية المعنية
بالتنمية والبيئة

لقد أصبحت التنمية المستديمة تعني أكثر بكثير من مجرد الحفاظ على سلامة رأس المال المادي الذي يدر ايرادا وافرا ومستمرا. وللاستدامة جانب ثقافي لا يحظى بقدر كاف من الاهتمام على الرغم من الأهمية التي يكتسبها ما أن يتم الاعتراف بقيمته كهدف شامل للتنمية. وحتى الآن، ظل ينظر الى علاقة البشر بالبيئة الطبيعية من زاوية علم الفيزياء الأحيائية أساسا، غير أن هناك اعترافا متزايدا بأن المجتمعات تنشئ هي ذاتها اجراءات معقدة ذات جذور ثقافية لحماية وإدارة مواردها ولذلك فمن الضروري إعادة التفكير في العلاقة بين الثقافة والبيئة.

## تنوع المعارف المحلية

اننا نشهد أول تحوّل هام فيما يتعلق بالمعارف الايكولوجية المحلية والممارسات التقليدية لادارة الموارد الطبيعية اللذين كانا يعتبران لسنوات طويلة، عوائق للتنمية. غير أن المعارف الايكولوجية للسكان الأصليين والممارسات التقليدية لإدارة الموارد الطبيعية لا توفر فقط حلولا تستند الى تجارب ومشاهدات أجيال عديدة بل إنها مترسخة أيضا في النظم المحلية للقيم والمعاني. لذلك فان من التحديات الأساسية التي تواجهنا الآن تحويل ادراكنا هذا الى مشروعات قابلة للتطبيق على المستوى الميداني، وكذلك تغيير السياسات والصكوك بطريقة تعزز الأبعاد الثقافية للعلاقات بين البيئة والتنمية.

الا أن هذا التوافق ليس عاما ولا شاملا. فهناك مجالات يمكن أن تتعارض فيها العلوم الحديثة مع الممارسات القديمة والمعتقدات التقليدية؛ وتتمثل المشكلة في ايجاد سبل لمعالجة أوجه التعارض هذه. كذلك أصبح من الواضح أن أي لا يعالج إلا التبادلات الأحيائية الفيزيائية بين المجتمعات والبيئة إنما هو نهج قاصر. ويثير مفهوم الاستدامة السؤال حول الكيفية التي نتصور بها الطبيعة نفسها وبالتالي بشأن القيم الثقافية التي تحدد علاقة المجتمع بالطبيعة. وتدل الاختلافات الكبيرة في المواقف إزاء الاستدامة الايكولوجية على ضرورة اتباع نهج منوع ثقافيا لمعالجة قضايا الثقافة والبيئة والتنمية، وتحليل الآليات التي تساهم في ادامة الآراء أو الأنشطة النافعة أو الضارة للبيئة.

## المدن والثقافات

وأخيرا، فعلى الرغم أن النمو الحضري والتحديث قد أتاحا للكثيرين، فقد ألحقا أضرارا جديدة بالبيئة وبأنماط العلاقات التقليدية التي كانت سائدة بين المجتمعات وبين بيئتهم الطبيعية. فتخصيص الموارد الطبيعية لتلبية احتياجات الصناعة والمدن يؤثر على البيئة، بل إن آثار المجتمعات الحضرية نفسها تطرح تحديات جديدة فيما يتعلق بمعالجة تلوث المياه والهواء وإدارة النفايات وما الى ذلك. ولا ريب في أن الأمر سيقتضي في المستقبل إحداث تغيير هام في نمط الحياة الحضرية القائمة على الاستهلاك كيما يتسنى الحد من تلك الأضرار. ويلاحظ في الوقت ذاته أن البيئة الحضرية تزخر بتوترات ابداعية دينامية ناجمة عن كثافة السكان والتقارب المكاني فيما بينهم. كما أن وجود العديد من المعالم البارزة للتراث الثقافي للبشرية في المدن الكبرى في العالم يطرح قضايا نوقشت في الفصل السابق. ويتضح ذلك أيضا في الابداع الثقافي للحياة اليومية، وفي تنوع وتعدد وتغاير المؤسسات وأنماط التفاعل والأنشطة التي تخدم مصالح الأقليات، وفي المعاني المشتركة وصور التعبير عنها فيما يسمى "بالثقافة الشعبية".

## الأبعاد الثقافية للنمو السكاني

هناك ارتباط وثيق بين النمو السكاني المتسارع وتدهور البيئة، في حين أن الديناميات السكانية متأصلة في الحياة الثقافية. وعلى ذلك ينبغي العمل على تعميق فهمنا للتفاعلات السكانية واستهلاك الفرد من الموارد نتيجة للتكنولوجيا والثقافة والقيم. ذلك أن جوهر مشكلة ضمان عالم قابل للبقاء إنما يكمن في فهم كافة أشكال التفاعل التي يمكن أن تنشأ فيما بين البشر وبينهم وبين البيئة الطبيعية التي تحيطهم، ثم الاختيار من بينها جميعا أشكال التفاعل التي تساهم في كفالة استمرار الحياة.

## العدالة بين الأجيال

تقتضي الاستدامة أيضا تصرفا مسؤولا إزاء الأجيال المقبلة على الرغم من عدم قدرتها على التصويت أو ممارسة ضغوط مباشرة على مقرري السياسات. لذلك فان اللجنة تؤيد مبدأ العدالة بين الأجيال وتؤمن بضرورة تقديم دعم قوي لجميع المبادرات التي يضطلع بها الشباب فيما يتعلق بصون البيئة.

## إعادة التفكير في السياسات الثقافية

في رأيي أن أكبر مشكلة تواجهنا في مجال السياسة الثقافية لا تتمثل في قلة الموارد أو الافتقار الى العزيمة أو الى الالتزام أو حتى انعدام تنسيق السياسات حتى الآن. بل انها تتمثل بالأحرى في سوء تفسير موضوع السياسة ذاته، ألا وهو الثقافة، أو صياغته والاعتراف به بصورة جزئية فحسب.

كولن ميرسر

ينبغي اعادة التفكير في السياسات الثقافية إذا أريد لها أن توفى حقه مفهوم الثقافة كما استخدمته اللجنة طوال هذا التقرير. وقد حان الوقت لوضع نموذج يمكن أن تقوم فيه مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع بتمهيد السبل لتنمية بشرية تستجيب للقضايا الثقافية وتعترف بها بوصفها هذا اعترافا كاملا.

## توسيع نطاق مفهوم السياسة الثقافية

يتركز الاهتمام في معظم السياسات الثقافية على الفنون والتراث. ويمكن توسيع نطاق هذا الاهتمام، أولا بالابتعاد عن المفاهيم الأحادية الجامدة "للثقافة الوطنية"، وقبول التنوع في الخيارات الفردية والممارسات الجماعية. ولئن كان دعم الفنون والفنانين يعتبر من الأمور الأساسية فمن المهم أيضا تهيئة بيئة تشجع التعبير الذاتي والاستكشاف من جانب الأفراد والمجتمعات. وتواجه السياسات الثقافية الرامية الى تحقيق أهداف بناء الأمة تحديات متزايدة من قبل أفراد ومجموعات قد لا يعترضون على هذه البواعث بالضرورة ولكنهم يطالبون بأن تولى العناية لتلبية احتياجاتهم في المقام الأول. ولليونسكو تاريخ طويل في تشجيع المقارنات بين السياسات الثقافية وتطويرها؛ لذلك ينبغي لها الآن أن تدعو الى عقد منتدى دولي لتأييد ما تحتاج اليه من تغيير.

## تحديات العالم الجديد الآخذ في النشوء

في الوقت الذي تكتسي فيه الصناعات الثقافية أهمية اقتصادية هائلة، لا مناص من نشوء توتر بين الغايات الثقافية في المقام الأول وبين منطق اقتصاد السوق، بين المصالح التجارية وبين الرغبة في مضمون يتجلى فيه التنوع. غير أن العولمة قد حدّت من دور الحكومة في توفير المنتجات الثقافية في الداخل والخارج. فأضحى تدخل الحكومة أقل مباشرة وتعين عليها أن تضطلع بدور أقرب الى التيسير والعمل على تصحيح بعض الآثار المشوهة لآليات السوق الحرة. وتتسم حماية حقوق الفنانين بأهمية كبرى نظرا لظهور تكنولوجيات الضغط الرقمي والصور الافتراضية ومختلف أنواع المنتجات لمتعددة الوسائل التي تقوض أحيانا تلك الحقوق. فالتكيف للتكنولوجيا لا يبرر الغاء المعايير واجراءات التنظيم المفيدة؛ بل على العكس ينبغي توسيع نطاق قوانين حقوق المؤلف بقصد حماية مصالح الفنانين وضمان انتفاع الجميع بالاعمال الفنية. وفيما وراء حماية حقوق المؤلف ينبغي أن تتخذ تدابير محددة اجتماعية وقانونية ومالية ومؤسسية محددة، تعترف بالوضع الخاص للفنان. وتوصي اللجنة باجراء دراسة مقارنة لتقييم التقدم

المحرز نحو تعزيز وضع الفنانين في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك مسائل يذكر منها الضرائب عليهم والضمان الاجتماعي والتدريب.

وفي البيئات الحضرية، يمكن أن يكون المزج بين أساليب الحياة وأشكال التعبير مصدرا للابداع والتجديد بقدر ما يكون مصدرا للنزاع.

لذلك يندرج توثيق الدمج الاجتماعي فيما يتعلق بالتنوع الإثني والثقافي مع التشجيع في الوقت نفسه على ازدهار هذا التنوع في عداد التحديات الكبرى التي تواجه السياسة العامة. كما يعتبر دعم أشكال التعبير الفني التجريبية والناشئة استثمارا في التنمية البشرية.

## الحاجة الى تحالفات جديدة

تقتضي الطلبات الاجتماعية المتزايدة باستمرار اقامة تحالفات جديدة لدعم قطاع الثقافة. ففيما يتعلق بالتمويل، يوجد توجه عالمي نحو تنويع المصادر. كما تلاحظ زيادة في انفاق الشركات الراعية والمؤسسات والرابطات الطوعية وغير ذلك من الهيئات التي لا تستهدف الربح. وقد سعت الحكومات الى تعزيز عدد من استراتيجيات التمويل والمواقف السياسية التي تشجع المؤسسات الطوعية التي لا تستهدف الربح في القطاع الخاص على تقديم المساهمات بدورها. وينبغي تنويع تلك الاستراتيجيات والمواقف ومواصلتها. غير أن هذا الدعم المقدم من هيئات غير حكومية لا يمكن أن يعوض تخفيض المبالغ المخصصة للثقافة في ميزانيات القطاع العام. فكما في المجالين الاجتماعي والتعليمي، ليست الأنشطة الثقافية كلها مؤهلة للحصول على رعاية الشركات، ولا يمكن لأحد أن يتوقع بقاءها دون دعم من القطاع العام. وليس من المستبعد قط أن تقصر عمليات السوق دون الوفاء بحاجة المجتمع من السلع والخدمات على النحو الأمثل. وكثيرا ما لا يفهم البعض أن دعم عنصر ثقافي في نظام قائم على قانون السوق يصحح أوجه قصور السوق ويجاري تماما مبدأ السعي الى تحقيق الكفاءة الاقتصادية.

لا تعتمد نفقات قطاع الثقافة العامة على الناتج القومي الإجمالي:
بلدان صناعية مختارة، ١٩٩٢

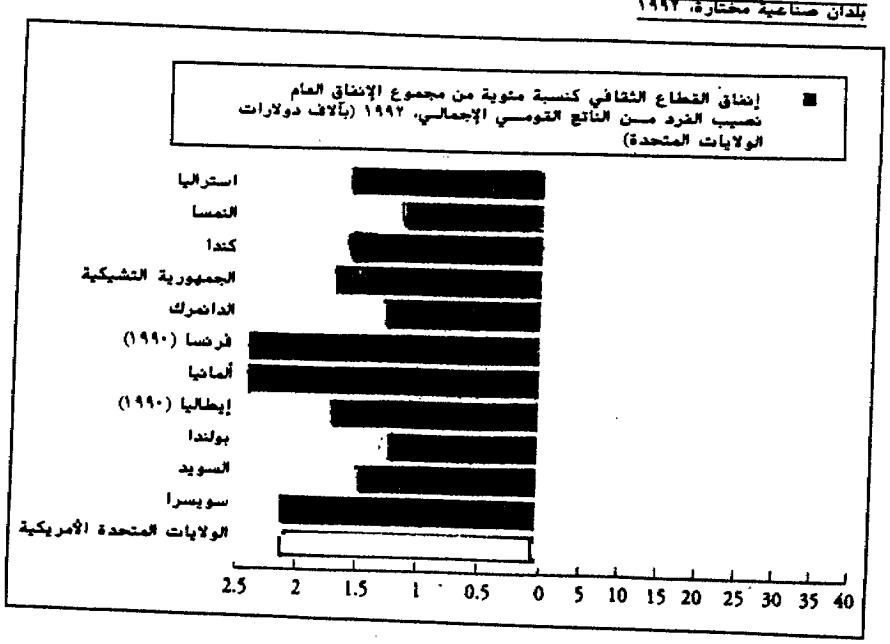

## احتياجات البحث

"في ميدان البحث يزداد الأفق ابتعادا كلما تقدمنا ... يظل البحث دائما غير مكتمل".

(مارك باتيسون ١٨١٣ - ١٨٨٤، ايزاك كازوبون (١٨٧٥)، الفصل العاشر)

في هذا الفصل الأخير تدعو اللجنة الى اجراء بحوث متعمقة جامعة بين التخصصات، تندمج فيها وتتكامل متغيرات من تخصصات مختلفة. وتنشأ الحاجة الى ذلك من ادراك التكافل بين متغيرات ظلت حتى الآن تحلل كل منها على حدة. وأحيانا يسمى أحيانا رفع الحدود الفاصلة على هذا النحو بتحويل البارامترات الى متغيرات مترابطة، ومن الأمثلة على ذلك جعل مواقف معينة، مثل التحيز ضد فئة ما، متوقفة على مستوى دخلها ووضعها الاجتماعي والعكس بالعكس. وعلى هذا النحو يمكن أن تتفاعل فيما بينها الروابط العائلية والحسابات الاقتصادية، حيازة الأرض والاستجابة للحوافز، والمعتقدات الدينية والدوافع التجارية، والتحيز ومستوى الدخل.

## اتجاهات ذات أولوية

بالاضافة الى البحوث الجامعة بين التخصصات، تدعو الحاجة الى اجراء بحوث تاريخية ومقارنة. فالبحوث التاريخية من شأنها أن تبرز المسارات التي انتهجتها مجتمعات مختلفة في تطورها، وما انطوى عليه ذلك من ضروب النجاح والاخفاق. ومن شأنها أن تبين كيف يتحكم في المجتمعات الراهنة ما انتهجته في الماضي من مسارات. وتحلل كذلك متضمنات التعايش بين مجتمعات تمر بمراحل مختلفة من النمو، وعلى مستويات شديدة التفاوت من حيث الدخل وامتلاك التكنولوجيا والانجازات التي حققتها في مجالات أخرى. والنفاذ الى هذه الأفكار ينتظر منه أن يدعم البحث عن أخلاقيات عالمية، الذي سبقت مناقشته. كما ينتظر من التنوع أن يشجع على الاحترام دون أن يؤدي الى النسبية الاخلاقية. وتحليل الأثر الضار، الذي يترتب على النزوات التي تشيعها المجتمعات المرتفعة الدخل على الفئات الأقل حظا، سيبرز واجب التعاون على المستوى الدولي من أجل انشاء مؤسسات عالمية.

أما البحوث المقارنة فانها تشجع تزامنيا ما تشجعه الدراسات التاريخية تزمنيا. وكلاهما يوسع آفاق العلماء ويعمق فهمهم للأمور. واجراء البحوث المقارنة أمر لا غنى عنه إذا أريد توسيع آفاق السياسات الثقافية.

وبالنظر الى أن المعارف المستمدة من البحوث يجب أن تستخدم لمنفعة الناس ولاسيما فقراء الناس، فينبغي أن تعتمد في البحث طرائق تشاركية كلما كان ذلك ملائما. وحينئذ فقط نستطيع الاطمئنان الى أن نتائج البحث لن تحيد عن قصدها لصالح جماعات حضرية أو نخبوية أو مهنية أو تكنوقراطية، وأنها ستستخدم في سبيل التمكين، وتوسيع مجال الاختيار، ومنفعة الناس المعنيين مباشرة.

## برنامج بحوث

ومن المقترح برنامج بحوث يولي اهتماما لموضوع ظل مهملا حتى الآن وهو التكامل بين الثقافة والتنمية وأشكال التنظيم السياسي. فالسؤال الذي يطرح في صميم عملية التنمية هو التالي: ما هي السياسات التي تنهض بتنمية بشرية مستديمة تشجع ازدهار ثقافات مختلفة؟ ولا يمكن الاجابة عن هذا السؤال بدون التزود بمجموعة من المؤشرات الثقافية المصممة ببراعة. كذلك يتعين علينا أن نطبق على المجال الثقافي التقنيات المستعملة في تقييم الآثار التي قد تحدثها في البيئة والمجتمع البرامج والمشروعات "الانمائية".

إن سياسات النمو الاقتصادي، وتنمية البنى الأساسية، والبرامج والمشروعات الاقتصادية تؤثر على الثقافة ايجابيا وسلبيا. لذلك يجب أن يدرج في تصميم جميع المشروعات الانمائية تحليل ما يمكن توقعه من آثارها الثقافية. وهناك عدة مجالات يتوجب فيها بصورة خاصة تحليل التأثير الثقافي، مثل ترحيل الناس نتيجة التخطيط الانمائي، وتغيير النشاط الانتاجي واستخدام الأراضي، وديناميات النظم الاقتصادية التقليدية والانتقالية. ويجدر أيضا اجراء تحليل جاد للتكاليف والفوائد فيما يتعلق بـ "التكاليف الثقافية" التي تترتب على التكيف لتكنولوجيات أو لأشكال جديدة للتنظيم الاقتصادي.

وفيما يلي عدد من مجالات البحث المحددة التي تقترحها اللجنة:

- المسائل المتعلقة بالمفاهيم والمنهجية والإحصاءات

- الثقافة والتنمية والفقر

- الصلات بين إعمال الديمقراطية والليبرالية والتمكين

- التنمية المستديمة.

انفاق القطاع العام على الثقافة لا يتوقف على الناتج القومي الاجمالي:
بلدان صناعية مختارة، ١٩٩٢

- انفاق قطاع الثقافة كنسبة مئوية من مجموع الانفاق العام
- الناتج القومي الاجمال للفرد، ١٩٩٢ (بآلاف الدولارات الأمريكية)

استراليا
النمسا

كندا
الجمهورية التشيكية
الدنمارك
فرنسا (١٩٩٠)
ألمانيا
ايطاليا (١٩٩٠)
بولندا
السويد
سويسرا
الولايات المتحدة

المصدر: اليونسكو/مجلس أوروبا، اسفتا عن التمويل العام للأنشطة الثقافية في أوروبا (مؤقت)، ١٩٩٤؛ مكتب الاحصاء باستراليا، ١٩٩٤؛ البنك الدولي، ١٩٩٤.

# جدول أعمال دولي

يستهدف جدول الأعمال الدولي ما يلي:

توفير وسيلة دائمة يتسنى من خلالها مناقشة وتحليل قضايا الثقافة والتنمية على الصعيد الدولي؛

البدء في عملية تكفل مدّ نطاق العمل بالمبادئ والاجراءات الشائعة على صعيد الأمم الى الساحتين الدولية والعالمية؛

انشاء محفل يمكن فيه التوصل الى توافق دولي في الآراء بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة بالثقافة والتنمية.

النشاط ١: تقرير سنوي عن الثقافة والتنمية في العالم

١,١ توصي اللجنة العالمية المعنية بالثقافة والتنمية بأن ترعى اليونسكو برعاية فريقا مستقلا يعهد اليه بإعداد ونشر تقرير سنوي عن الثقافة والتنمية في العالم، اعتبارا من ١٩٩٧. وسيكون التقرير بمثابة بيان مستقل موجه الى المسؤولين عن صوغ السياسات وغيرهم من الأطراف المعنية، على أن يمول من مساهمات طوعية يقدمها المجتمع الدولي، بما في ذلك مؤسسات التمويل والحكومات؛ ويتولى هذا الفريق أمر ما يلي:

(أ) استقصاء الاتجاهات الحديثة في مجال الثقافة والتنمية بالاستناد الى برنامج البحوث المعروض باختصار أدناه؛

(ب) رصد الأحداث التي تؤثر على أوضاع الثقافات ف شتى أنحاء العالم؛

(جـ) اعداد ونشر مؤشرات ثقافية كمية؛

(د) تسليط الأضواء على الممارسات والسياسات الثقافية الجيدة المعمول بها على المستوى المحلي والوطني والدولي، وكشف الممارسات السيئة وأنواع السلوك غير المقبولة؛

(هـ) تقديم تحليل لموضوعات محددة ذات أهمية عامة، وصياغة اقتراحات بشأن السياسات.

وفضلا عن استقصاء الاتجاهات الجديدة، يمكن أن يتضمن كل تقرير دراسة معمقة لموضوع معين. ويذكر من بين الموضوعات الممكنة ما يلي: الأخلاقيات العالمية؛ العنف الثقافي والإثني؛ الأشكال الجديدة للتعبير الثقافي؛ الفنون والحياة الثقافية؛ الثقافة والاقتصاد ونظام الحكم؛ التقدم المحرز في مجال الاعتراف بالحقوق الثقافية وحقوق الجنسين؛ الانتفاع بتكنولوجيات وسائل الاعلام؛ الشواغل الثقافية للشعوب الأصلية؛ استخدام دراسات تقدير التأثير الثقافي في صوغ القرارات المتعلقة بالتنمية؛ مصير الأقليات؛ حالة لغات العالم؛ السياسات اللغوية في مختلف أنحاء العالم.

١,٢ سيكون الاستقلال في صوغ التقرير عنصرا أساسيا من عناصره. فعلى حين أن مدير الوحدة الصغيرة المسؤولة عن اصدار التقرير سيعين من قبل المدير العام لليونسكو، فان التقرير ينبغي أن لا يكون بمثابة بيان عن سياسة اليونسكو ولا أن يتطلب (أو يلتمس) موافقة المجلس التنفيذي لليونسكو أو موافقة السلطات السياسية الوطنية. وبعبارة أخرى، سيكون تقريرا مرفوعا الى اليونسكو ومنظومة الأمم المتحدة

والمجتمع الدولي، وليس تقريرا من تقارير اليونسكو. ونزاهة التقرير شرط أساسي من شروط نجاحه؛ ومن ثم ينبغي أن تقوم سمعته على ما يتسم به من موضوعية ونفاذ في الرؤية واستعداد لدراسة قضايا خلافية تجمع بين الدقة والصعوبة وتتعلق بالثقافة والتنمية. وينبغي أن يعتبر التقرير اسهاما في النقاش والجدل، وأسلوبا للتأثير في الرأي العام الدولي، وحقلا لاختبار أفكار جديدة في مجال السياسات.

١,٣ ودعما لهذا التقرير، تقترح اللجنة أيضا أن تضطلع اليونسكو، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي (بامت) والبنك الدولي وغيرهما من الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، مثل معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية (الأونريسد)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، ومنظمة العمل الدولية (الآيلو)، ومركز الأمم المتحدة لحقوق الانسان، والمعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الانمائي (وايدر)، باستحداث برنامج دولي للبحوث والعمل بشأن الروابط بين الثقافة والتنمية يركز على ما يلي:

(أ) أوجه التفاعل بين الثقافات والقيم الثقافية والعمليات الانمائية، التي تشكل الديناميةالمعاصرة للتغير الثقافي؛

(ب) المؤشرات الثقافية، بما في ذلك الجمع المنهجي للمعلومات المتعلقة بانتهاك الحقوق الثقافية؛

(جـ) طبيعة النزاعات الإثنية وأسبابها.

١,٤ وتشجيعا لإجراء تقديرات أكثر منهجية للتأثيرات الثقافية للسياسات والخطط الإنمائية، توصي اللجنة اليونسكو أيضا – إذ تعمل كمركز تنسيق لفريق عمل مشترك بين الوكالات – بمساندة دراسة وتحسين الاجراءات التحليلية لقياس التأثيرات المحتملة للمشروعات الانمائية على الثقافة والمجتمع. وينبغي أن يتمثل ذلك في جهد متكافل يبدأ باستعراض الكتابات الموجودة واستقصاء الممارسات الجارية في الوكالات الدولية، وكذلك النهوج التجديدية التي تتبعها هيئات حكومية أو غير حكومية أخرى، بما في ذلك المؤسسات الاقليمية. وتدرج الدروس المستفادة من هذه التجربة في التقرير السنوي.

١,٥ وتوصي اللجنة بأن تقوم اليونسكو، بالتعاون مع مؤسسات ملائمة أخرى، بإعداد برنامج للبحوث حول نقاط التلاقي بين حقوق المرأة والخصوصيات الثقافية والتغير الاجتماعي الثقافي. وينبغي أن يهدف هذا البرنامج البحثي الى ما يلي:

تقييم ديناميات الهوية والثقافة وحقوق المرأة مع التركيز بوجه خاص على تأثير هذه الديناميات على حقوق المرأة بوصفها من حقوق الانسان؛ وبحث الخيارات الانتاجية والانجابية والجنسية والخيارات الخاصة بأساليب الحياة؛ ودراسة مشاركة المرأة في الحياة المدنية والثقافية والسياسية على كافة المستويات؛

تحديد الآليات والاستراتيجيات التي طورتها المرأة والتي من شأنها تيسير تطويع الأنماط الثقافية وتجديدها؛ على أن يولى في ذلك اهتمام خاص لامكانية تكرار العمليات التي استعانت بها المرأة لكي تصبح نماذج لأدوار ذات نفع ومغزى، ولكي تؤثر في ثقافتها الخاصة على المستويين الشعبي والمؤسسي، وذلك بوصفها، مثلا، عاملا من عوامل تنمية الوعي بقضايا الجنسين في التخطيط الانمائي.

وينبغي أن تدرج نتائج البحوث ذات الصل بقضايا الجنسين في التقارير السنوية بشأن الثقافة والتنمية.

**النشاط ٢: اعداد استراتيجيات انمائية جديدة تولي اهتماما أكبر للقضايا الثقافية**

٢,١ إن طبيعة النزاعات آخذة في التغير. فقد جاء في التقرير عن التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ أنه من بين النزاعات التي نشبت خلال السنوات الثلاث الأخيرة والبالغ مجموعها ٨٢ نزاعا، نشأ ٧٩ نزاعا داخل الأمة الواحدة. كما أصبحت النزاعات تنشب فيما بين الشعوب وليس فيما بين الأمم - مثلما حدث في أفغانستان وبوروندي ورواندا وسري لانكا والصومال وليبيريا وفي عدة أماكن أخرى من العالم.

٢,٢ والسبب الكامن وراء الكثير من هذه النزاعات هو نقص التنمية الذي يؤدي الى اشتداد حدة اليأس والغضب في نفوس البشر. وتؤدي النماذج الانمائية الخاطئة في بعض البلدان الى تفضيل فئات معينة من الدخول، أو مناطق جغرافية، أو فئات إثنية معينة على حساب غيرها. بيد أن التنمية التي تتنكر لسياقها البشري أو الثقافي هي تنمية بلا روح.

٢,٤ ويشكل حشد الجنود في هذا النوع من مواقف النزاع، استجابة خاطئة. فمن الأفضل ايلاء العناية لتنمية الأرض اليوم بدلا من استنفار الجنود غدا؛ وأن يجري العمل على تحقيق تنمية وقائية منذ البداية بدلا من تنظيم عمليات عسكرية في نهاية المطاف؛ وأن تصحح النماذج الانمائية الخاطئة والمشوهة لكي تصبح قادرة على تلبية تطلعات الشعوب. فهذا هو جوهر ثقافة السلام.

٢,٤ وفي عصرنا هذا الذي يتزايد فيه القلق على أمن البشر، لا بدّ أن يتغير دور الأمم المتحدة بطبيعة الحال. فكما قال الأمين العام للأمم المتحدة في ١٩٩٤، "لقد حان الوقت لإحداث توازن بين التزام قديم بالأمن الاقليمي والتزام جديد بالأمن البشري؛ وأن ننتقل من توفير الأمن عن طريق الأسلحة الى كفالة الأمن عن طريق التنمية. إن الأمم المتحدة لا تستطيع بعد اليوم أن تحارب معارك الغد بأسلحة الماضي". (بطرس بطرس غالي، من خطاب ألقاه في الدورة الثانية للجنة التحضيرية للقمة العالمية للتنمية الاجتماعية، ٢٢ أغسطس/آب ١٩٩٤، نيويورك.)

٢,٥ وعلى ذلك فان اللجنة توصي بقوة بما يلي:

ينبغي اجراء تحليل فني للأبعاد الجديدة لأمن البشرية (بما في ذلك أمنها الاقتصادي والسياسي والثقافي والبيئي) وذلك في مؤسسات مثل المعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الانمائي (وايدر)، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية (أونريسد)؛

ينبغي إنشاء نظام للإنذار المبكر ينبه الأمم المتحدة الى مواقف الأزمات الوشيكة داخل الأمم بغية اللجوء الى الدبلوماسية الوقائية واتخاذ تدابير لتدارك الموقف في الوقت المناسب؛

ينبغي لبامت واليونسكو أن يضطلعا، الى جانب وكالات أخرى، بدور قيادي في مساعدة البلدان على صوغ استراتيجيات جديدة للتنمية البشرية من أجل صون القيم الثقافية والتراث الإثني واثرائهما بدلا من تدميرهما؛

ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تضطلع بالكثير من أجل تعزيز دورها الانمائي في الأجل الطويل وفقا للخطوط المرسومة في خطة التنمية التي أعدها الأمين العام، بغية درء أوضاع الطوارئ التي أصبحت تستأثر بمعظم موارد الأمم المتحدة وطاقاتها.

## النشاط ٣: تعبئة دولية لمتطوعين من أجل التراث الثقافي

٣,١ ان اللجنة اذ تلاحظ التفاوت القائم بين الغايات والوسائل في مجال صون التراث في مختلف أنحاء العالم، توصي بأن تبذل جهود دولية لتعبئة العزائم الخيرة لدى المتطوعين من جميع الأعمار لكي يعملوا "كمتطوعين من أجل التراث الثقافي" في اطار توجيه مهني وجنبا الى جنب مع موظفين مهنيين. وستكون المهمة الدائمة لهؤلاء هي الاسهام في صون واحياء تراث الانسانية، المادي وغير المادي، مع الاستعانة بالتقنيات الحديثة في نشر المعارف المفيدة ورفع مستوى الوعي بالتراث لدى البشر وتعميق التفاهم والاحترام المتبادلين فيما بين الثقافات.

٣,٢ وينبغي أن تناط مهمة تنظيم هذه الجهود الجديدة ببرنامج متطوعي الأمم المتحدة الذي ينبغي أن يوسع نطاق اختصاصه ليشمل أنشطة تتعلق بالتراث الثقافي مع ضرورة البدء في ذلك قريبا وخلال عام ١٩٩٦ إن أمكن.

٣,٣ وينبغي ايلاء الأولوية في هذا المجهود الطوعي الى أشد أشكال التراث الثقافي للانسانية تعرضا للخطر، مثل الآثار والمصنوعات والكتب والمخطوطات والوثائق التاريخية التي تعاني من التدهور، واللغات أو أشكال التعبير الفني المعرضة للاندثار، والسجلات والشهادات الشفهية ذات الأهمية التاريخية، والدرايات التقليدية في فروع شتى. وينبغي الاهتمام بهذه الجهود على صعيد العالم أجمع، مع ايلاء الأولوية للبلدان النامية التي تفتقر الى وسائل التدوين والصون والحفظ، وتعزيز ما لديها من موارد تراث قيمة.

٣,٤ وينبغي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة أن يستفيد على أمثل وجه من القدرات الموجودة، الحكومية أو غير الحكومية، مع العمل في تعاون وثيق مع وحدة الخدمة الطوعية في اليونسكو، ولجنة تنسيق الخدمة الطوعية الدولية، والمنظمات غير الحكومية العاملة في هذا المجال، وأي هيئة وطنية أو محلية أو بلدية ترغب في المشاركة في مسعى مشترك. وينبغي لهذه المؤسسات والمنظمات أن تتضافر في العمل بروح من الشراكة الوثيقة.

٣,٥ وينبغي أن يُختار "المتطوعون من أجل التراث الثقافي" من جميع الفئات العمرية وكل ذوي المواهب والشباب (ولاسيما الطلبة والعمال الشباب) فضلا عن متطوعين في منتصف حياتهم المهنية ومواطنين في سن التقاعد (معماريين وفنانين وحرفيين وأخصائيي محفوظات وأمناء مكتبات ومعلمين ومن اليهم) ممن قد يرغبون في الاسهام بوقتهم وخبراتهم المتخصصة. كما ينبغي أن ينتمي المتطوعون الى بلدان مختلفة دون أي تمييز بسبب العنصر أو الجنس. وينبغي أن تكون أنماط المشاركة مرنة الى أقصى حد ممكن مع المراعاة الواجبة لتنوع خلفيات الأفراد وخبراتهم المتخصصة وطبيعة مهامهم وتنوع الظروف الوطنية والمحلية.

٣,٦ ويمكن لمدة العمل الطوعي أن تتفاوت من شخص الى آخر؛ وينبغي تشجيع النشء والشباب على الانخراط في العمل الطوعي وذلك من خلال اعتماد صيغ تربوية تجديدية يحصل الطلبة فيها على تقديرات تدريبية على النحو التالي:

(أ) في اطار تعليمي (في مرحلة التعليم الابتدائي أو الثانوي أو الجامعي) كفترة من "التدريب الداخلي" أو "العمل الميداني"؛

(ب) في اطار منهج للتدريب المهني كل سنة من التدريب أو التلمذة.

٣,٧ وينبغي أن تتميز البرامج المختارة بالدقة العلمية وبتواؤمها مع الظروف المحلية ومع خصوصية السياقات المحلية في مختلف مراحل هذه البرامج (مراحل التصميم وللتنفيذ والمتابعة). وينبغي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة أن يشجع على تقديم مساهمات أو اجراء مبادلات للأساتذة الجامعيين وخريجي الجامعات مع مؤسسات مماثلة في البلدان المضيفة. وينبغي أن يجري تنفيذ المشروعات المنفردة تحت اشراف شخص أو أكثر من الأخصائيين أو الخبراء بغية تأمين أقصى درجات الكفاءة والاستمرارية.

٣,٨ وينبغي التفكير في انشاء نظام مرن للتمويل يجمع بين ما يلي:

(أ) حد أدنى من التمويل المنتظم؛

(ب) تمويل ثنائي أو متعدد الأطراف لبرامج محددة وذلك على أساس اتفاق يبرم لكل مشروع بين المانحين (بلدان، مؤسسات تمويل، منظمات غير حكومية، الخ..) والبلدان والمؤسسات المضيفة؛

(جـ) أموال مناظرة أو تمويل مشترك تقدمه منظمات دولية أو اقليمية أو وطنية فضلا عن مانحين من القطاعين الخاص والعام.

٣,٩ وبالنظر الى أن هذه المبادرة ستعتمد على العمل الطوعي والعزيمة الخيرة، فانه ينبغي تعريف الجمهور على أوسع نطاق ممكن بأهدافها وأنشطتها مع الاستعانة في ذلك بكل قنوات الاتصال المتوافرة. ومن المهم أن تتصف أولى المشروعات التي يضطلع بها بقيمة رمزية عالية تجسد أهمية تنمية التعارف والتفاهم بين الناس من مختلف الثقافات وتيسر اقامة اتصالات بين متطوعين من ثقافات وتخصصات وفئات عمرية شتى.

٣,١٠ كما ينبغي أن يتولى برنامج متطوعي الأمم المتحدة تشجيع وتمويل اصدار ونشر مصنفات أكاديمية وعلمية يمكن أن تسفر عنها أنشطة "المتطوعين من أجل التراث الثقافي"، وقد يتم ذلك في شكل منح أو جوائز.

النشاط ٤: خطة دولية للمساواة بين الجنسين

٤,١ لا يمكن لأي مجتمع أن يحرز تقدما مادام لم يتحرر تماما من أغلاله. ولا يمكن لثقافة أن تبقى حيّة ما لم تضطلع المرأة فيها بدور كامل ومتكافئ مع دور الرجل. وحسبما يرد صراحة في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥، فإن "التنمية البشرية معرضة للخطر ما لم تشمل الجنسين".

٤,٢ وقد اعتمد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عقد في بكين في سبتمبر/أيلول ١٩٩٥، بالفعل منهاج عمل فعال من أجل تمكين النساء. وتؤيد اللجنة بشدة منهاج العمل المذكور وتحث المجتمع الدولي على ترجمته الى نشاط عملي؛ فالتناغم الثقافي لا يمكن تأمينه إن بقيت اللامساواة بين الجنسين قائمة واستمرت ثقافة العنف المنكرة السائدة حاليا ضد المرأة.

٤,٣ كذلك تسترعي اللجنة الانتباه الى مجالات العمل المحددة التالية:

(أ) ينبغي ادخال عامل "الجنسين" في نسبة الـ ٢٠/٢٠ المتفق عليها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (١٩٩٥) مع إعطاء المرأة الأحقية الأولى - لا الأخيرة - في الموارد الاضافية بحيث يتسنى،

خلال العقد المقبل، القضاء تماما على الفوارق الحالية بين الجنسين فيما يخص الانتفاع بالخدمات الاجتماعية الأساسية.

(ب) ينبغي إنشاء بنك دولي على غرار "بنك غرامين"- استنادا الى فكرة "الشباك الخاص" الذي يجري إنشاؤه في البنك الدولي - بهدف تقديم قروض صغيرة للنساء لكي يبدأن بها مشروعات صغيرة ويتسنى بذلك تمكينهن الفعلي في المجال الاقتصادي.

(جـ) ينبغي حث جميع الأمم على تحضير حسابات فرعية منفصلة للدخل القومي بغية إبراز قيمة الاسهام الاقتصادي للنساء والاعتراف به، وهو اسهام يربو على نصف اجمالي النشاط الاقتصادي على كوكب الأرض، حسبما ورد في تقرير بالتنمية البشرية لعام ١٩٩٥.

(د) ينبغي تعزيز الترتيبات القائمة لجمع ونشر المعلومات المفصلة عن العنف ضد المرأة بغية ممارسة ضغوط على الأمم من أجل التغيير. وينبغي أن تشمل هذه المعلومات حالات قتل الأطفال الإناث، والعمليات الانتقائيةلإجهاض الأجنة الإناث، والاعتداء الجنسي، والتحرش الجنسي، والاغتصاب، وتشويه الأعضاء التناسلية، والاتجار ببغاء النساء، والعنف داخل الأسرة، فلا يمكن لثقافة قائمة على العنف ضد المرأة أن تكون أساسا لثقافة السلام.

(هـ) ينبغي للأمم المتحدة أن تبحث أمر انشاء منصب مساعد للأمين العام تسند اليه المسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، أو حتى إنشاء وكالة جديدة من أجل النهوض بالمرأة - على غرار اليونيسيف بالنسبة للأطفال - بحيث يمكن تنفيذ سياسات مناصرة المرأة يوميا وعلى مدار السنة، وليس بشكل دوري أثناء ما يعقد من مؤتمرات دولية فحسب. والأهم من ذلك هو أن الحاجة تدعو الى قيام وكالة على مستوى عال لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر بكين وغيره من المحافل.

(و) ينبغي وضع جدول زمني محدد لقيام الدول التسعين الباقية بالتوقيع أو التصديق على اتفاقية لقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة قبل حلول عام ٢٠٠٠. وينبغي وضع مؤشرات جديدة لرصد انتهاكات حقوق الانسان الخاصة بالمرأة. ولنبدأ القرن الحادي والعشرين بضمان تمتع المرأة بالمساواة الكاملة في قوانين كافة البلدان.

٤,٤ توصي اللجنة العالمية بأن تعد اليونسكو، بالتعاون مع المعهد الدولي للبحوث والتدريب للنهوض بالمرأة (إنسترو)، ومع برنامج الأمم المتحدة الانمائي، خطة عمل دولية لتعزيز الاستراتيجيات المتعلقة بمشاركة المرأة في المجالات الثقافية والاقتصادية والسياسية. وينبغي توجيه الخطة بحيث تتولى تنفيذها وكالات الأمم المتحدة المعنية مثل صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة (UNIFEM) ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، والحكومات الوطنية، والمنظمات غير الحكومية.

٤,٥ ومن شأن خطة العمل هذه أن تشمل استحداث الأدوات اللازمة لوضع خطط انمائية تراعى فيها قضايا الجنسين وتشمل الشؤون الثقافية. ولذلك ينبغي أن تحدد فيها صراحة استراتيجيات لتعبئة النساء وتوعيتهن بالخيارات المتاحة لهن باعتبارهن منتِجات ومحدِدات للثقافة في سياق التغير الاقتصادي والعالمي، ولاسيما في المجالات التالية:

(أ) جمع ونقل المعارف المتوافرة لدى النساء في كافة المجالات؛

(ب) الاسهام الثقافي من جانب النساء في مجالات الفنون والصناعات الحرفية والشعر والتراث المنقول؛

(جـ) المبادرات النسائية في مجال وسائل الاعلام والفنون؛

(د) الاحتفال بالرائدات من النساء والابتكارات والمساهمات النسائية في مجالات العلم والتربية والخدمة العامة والفنون والثقافة الشعبية؛

(هـ) تشجيع المجموعات النسائية العاملة في مجالات التلاقي بين الثقافة والتنمية، وتيسير عمل تلك المجموعات؛

(و) إشراك النساء في عمليات اتخاذ القرار في كافة الميادين وعلى جميع المستويات؛

(ز) المرأة والثقافة الصحية؛

(ح) النساء والثقافات القائمة على روح المبادرة في تنظيم المشروعات؛

(ط) الاعتراف بنماذج الدور الثقافي للنساء المشجعة للأنشطة التي تتولى النساء أمر قيادتها.

٤,٦ وتود اللجنة أن تشدّد على أن القوانين لا توفر، بالرغم من أهميتها، حماية كافية للنساء إلا إذا كانت المواقف الثقافية والمناهج التعليمية تكفل الاحترام الكامل لحقوق المرأة، وتعمل على تلقين احترام هذه الحقوق في اطار تنشئة الأجيال الصاعدة في القرن الحادي والعشرين. ويجب أن تصبح حقوق الجنسين جزءا لا يتجزأ من حقوق الانسان والحقوق الثقافية الأساسية. ويجب أن يتعلم هذا الدرس كل بني البشر، إناثا وذكورا، منذ نعومة أظفارهم.

## النشاط ٥ : تعزيز الانتفاع بالنظام الاعلامي الدولي ودعم التنوع والمنافسة في اطاره

٥,١ تعتقد اللجنة أن الموجات الهوائية والفضاء الخارجي تشكل جزءا من المشاعات العالمية ورصيدا مشتركا للبشرية جمعاء. وهذا الرصيد ينتفع به حاليا بلا مقابل كل الذين يمتلكون الموارد والتكنولوجيا. وقد يتعين في الوقت المناسب تطبيق "حقوق الملكية" على المشاعات العالمية، وتنظيم الانتفاع بالموجات الهوائية وبالفضاء الخارجي، وذلك خدمة للمصلحة العامة. فعلى المستوى الوطني تحتاج الهيئات الاذاعية المجتمعية والعامة الى معونات مالية من الدولة. وعلى المستوى الدولي، يمكن ان تسهم إعادة توزيع الأرباح الناجمة عن تزايد النشاط التجاري العالمي لوسائل الاعلام، في توفير الاعانات المالية لسائر الأنشطة، وذلك مثلما يمكن أن يستمد قسم كبير من تمويل الخدمات العامة القائمة من شبكة التلفزيون الوطنية نفسها. وترى اللجنة، كخطوة أولى وفي سياق اقتصاد السوق، أنه لعل الوقت قد حان لأن تسهم هيئات الاذاعة والتلفزيون التجارية الاقليمية أو الدولية التي تبث برامجها عبر التوابع الصناعية وتستغل في الوقت الحاضر المشاعات العالمية بدون مقابل، في تمويل انشاء شبكة من وسائل الاعلام تتسم بالمزيد من التعددية. ويمكن استثمار الايرادات الجديدة في استحداث برامج بديلة لتوزيعها على الصعيد الدولي.

٥,٢ ينتهج الكثير من البلدان سياسات لتشجيع المنافسة ضمانا لتحقيق التوافق بين أنشطة السوق والمصلحة العامة. بيد أنه لا يوجد على الصعيد الدولي شيء يماثل سياسات المنافسة والبث الاذاعي فيما يخص وسائل الاتصال الجماهيري، كما لا توجد حتى الآن مرافق اذاعية عامة تضمن التعددية الحقيقية

في مجال وسائل الاعلام. ومن ثم فان الحاجة تدعو الى بذل جهود دولية جديدة ومنسقة تبذل بالتعاون مع المنظمين وأنظمة الحكم على الصعيد الوطني.

٥,٣ ولا ترمي اللجنة الى توفير حماية مصطنعة لوسائل الاعلام المحلية، سواء أكانت تابعة للقطاع الخاص أو للقطاع العام، وانما توصي اللجنة على عكس ذلك بانتهاج سياسة نشطة لتعزيز المنافسة وفرص الانتفاع وتنوع أشكال التعبير فيما بين وسائل الاعلام على المستوى العالمي، وذلك على غرار السياسات القائمة على المستوى الوطني. ذلك أن وجود مؤسسات اذاعية عامة ومجتمعية مستقلة وممولة تمويلا كافيا يعتبر شرطا أساسيا لتمكين وسائل الاعلام من أداء وظيفتها في مجتمع ديمقراطي. ولهذا المبدأ نفس القدر من الأهمية على المستوى الدولي. والهدف الذي نرمي اليه هو اتاحة الفرصة لإسماع العديد من الأصوات والاعراب عن العديد من وجهات النظر وضمان عدم اغفال مصالح الأقليات. وتتيح التكنولوجيا الحديثة زيادة فرص الاختيار، وتوسيع نطاق مصادر الأنباء والمعلومات والتعليقات، وزيادة المعاملة بالمثل والتبادل الثقافي.

٥,٤ ومن البديهي أن تحديد جدوى القيام بمثل هذه المهام يتجاوز نطاق اختصاصات اللجنة. ومن ثم فاللجنة توصي بأن تعمل اليونسكو، بالتشاور مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، مثل الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية (الايتو)، على اجراء دراستي جدوى تتناول أولاهما امكانية انشاء هيئات بديلة تعمل على الصعيد الدولي وتتولى تلبية احتياجات جميع الشعوب وجماهير المستمعين والمشاهدين. ومن الأمثلة على ذلك ما سيجري في عام ١٩٩٦ من انشاء شبكة دولية للبث التلفزيوني بواسطة التوابع الصناعية (WETV) توفر مرفقا عاما بديلا للتلفزيون. ومن شأن انشاء شبكات عامة بديلة للاذاعة والتلفزيون أن يكمل الشبكات الاقليمية والدولية القائمة للبث التلفزيوني بواسطة التوابع الصناعية، وذلك على غرار ما تمارسه محطات الاذاعة الوطنية (مثل الهيئة العامة للاذاعة) من منافسة مع القنوات التجارية في الولايات المتحدة، وهيئة الاذاعة والتلفزيون اليابانية مع المحطات الآسيوية واليابانية التجارية، ووسائل الاعلام الممولة من الدولة مع وسائل الاعلام التجارية في بلدان أخرى. ولعل بحث الطائفة الواسعة من نهوج التمويل الممكنة أن يكون محورا مركزيا من محاور هذه الدراسة. ومن المسلم به أن الايرادات المتأتية من الاشتراكات والرسوم أو الضرائب التي يمكن فرضها على الهيئات التجارية قد لا تكفي لتمويل المرافق الجديدة. ولذلك ينبغي للمؤسسات الانمائية، مثل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي (بامت)، أن تنظر في امكانية تمويل هذه المرافق الثقافية مثلما تفعل بالنسبة لمشروعات اقليمية أخرى.

٥,٥ وينبغي أن تركز الدراسة الثانية على استطلاع أفضل السبل لتهيئة بيئة تنافسية عادلة لوسائل الاعلام على المستوى الدولي. ومن أجل تشجيع التعاون الدولي في هذا المجال، ينبغي النظر في ضرورة وجود مركز عالمي لتبادل المعلومات عن القوانين الوطنية الخاصة بوسائل الاعلام والاذاعة، وعن الممارسات السليمة من جانب منظمات وسائل الاعلام الوطنية وعبر الوطنية.

٥,٦ وينبغي أن يطلب من جامعة الأمم المتحدة أن تضطلع، بالتعاون مع شبكة من مؤسسات البحث القائمة والتي تمثل مختلف المناطق والتخصصات البحثية في مجال الاتصال، أن تضطلع بالمسؤولية عن الدراستين المذكورتين، فضلا عن تدارس المسائل القضائية ذات الصلة على النطاقين الوطني والدولي، ونماذج التمويل المختلفة، والجدوى التقنية، والمبادرات التعاونية، والبنى التنظيمية. ويمكن أن تشمل هذه الدراسة اقتراحات بشأن رسم السياسات اللازمة وبشأن التكاليف وطرائق التمويل.

٥,٧ ومن الأفضل أن تنجز الدراستان في غضون سنة واحدة من تاريخ التكليف بهما، وينبغي أن تشكلا أساس لتوصيات تقدم الى كل من الجمعية العامة للأمم المتحدة والمؤتمر العام لليونسكو في عام ١٩٩٧.

٥,٨ وتقدر اللجنة أيضا أنه يجب، في سياق اقتصاد سوق مفتوحة، أن يتم انشاء البنية الأساسية الجديدة للاعلام، بفضل علاقات شراكة مبتكرة بين الوكالات الدولية والحكومات وقطاع الصناعة والمجتمع المدني. وبالنظر الى ضخامة هذه المهمة، توصي اللجنة بأن تعتمد الحكومات بشأنها نهجا طويل الأجل، وأن تشجع على تنفيذها بصورة متوازنة، لاسيما من خلال وضع تشريعات تشجع القطاع الخاص على تقديم الاستثمارات الضخمة اللازمة لبناء هذه الشبكة العالمية لتبادل المعلومات، وخاصة فيما يتعلق بكابلات وتكنولوجيا الألياف البصرية القادرة على النقل السريع في اتجاهي الاتصال، لكميات من البيانات لم يسبق لها نظير من قبل. وينبغي ألا يظل التعاون والشراكة مقصورين على البلدان الصناعية، إذ يتطلب الأمر جهودا على مستوى العالم بأسره.

## النشاط ٦ : حقوق وسائل الاعلام وانضباطها

٦,١ ناضلت البلدان والثقافات جميعها من أجل تحديد الخط الذي تنتهي عنده الحرية وتبدأ بعده اساءة استخدام الحرية. وتختلف معايير اللياقة واحترام الغير وضبط النفس من بلد الى آخر ومن عصر الى عصر. وعلى الرغم من أنه يجب تجنب كافة أشكال الرقابة، فانه لا توجد في أي مكان حرية مطلقة من أي قيد أو مسموح بممارستها دون اعتبار للعواقب. وما يصح على المستوى الوطني ينبغي أن يصح أيضا على المستوى الدولي.

٦,٢ وبالنظر الى سرعة تطور تكنولوجيات الاعلام الجديدة وتدفقها عبر الحدود الوطنية بلا عائق، فان هناك حاجة كبيرة الى الحث على اجراء نقاش عالمي يرمي الى تهيئة ظروف أفضل لتفهم الجهود الوطنية وتنسيقها. ويمكن أن يؤدي هذا النقاش في نهاية الأمر الى نوع من الانضباط الذاتي من جانب المهنيين على المستويات الوطنية، من شأنه أن يحمي الناس، ولاسيما الأطفال والمراهقين، من صور العنف الذي لا مبرر له وامتهان كرامة الانسان والاستغلال الجنسي، وذلك مع احترام حرية التعبير.

٦,٣ وقد أدخلت سلطات وطنية عديدة مبادئ عامة تدعم معايير المجتمعات المحلية وتلزم هيئات البث العامة والخاصة باحترام هذه القيم عندما تقوم بوضع وتنفيذ قواعد السلوك الخاصة بها. وتتمثل التدابير الأكثر شيوعا التي اعتمدت حتى الآن في أنظمة التصنيف واشارات التنبيه للمشاهدين. بيد أن معظم الجهود التي ترمي الى الحد من مشاهد العنف في التلفزيون تقوم على أساس طوعي؛ وإن كانت بعض البلدان قد رأت أن من الضروري أحيانا فرض هذه الاجراءات. من ذلك مثلا أن السلطات في فرنسا ونيوزيلندا استصدرت تشريعات تفرض غرامات على هيئات البث الاذاعي الخاصة التي تخالف المبادئ الأساسية لحماية الأطفال من برامج العنف. وفي بلدان أخرى توجد مجموعة من التدابير التأديبية من بينها ايقاف أو الغاء الترخيص بالبث، كما هو الحال في استراليا. وكثيرا ما تقصر القوانين الوطنية المتعلقة بالتلفزيون عرض البرامج الموجهة الى الكبار على ساعات معينة لا يرجّح أن يشاهدها الأطفال أثناءها، على الرغم من أنه لا توجد قوانين مماثلة على المستوى الدولي بالنظر الى أن اختلاف مناطق التوقيت قد يجعل المساء في بلد ما صباحا في بلد آخر. ومن ثم فان هناك حاجة ماسة الى أن تجري أوساط المهنيين العاملين في وسائل الاعلام والمشاهدين والمستمعين نقاشا حول مشكلات عرض مشاهد العنف والاباحية في وسائل الاعلام. ويتوجب قيام تعاون دولي بشأن تجميع النماذج الوطنية واستيفائها وتوزيعها وتقييمها بصورة منهجية. وأول خطوة هامة في هذا الاتجاه هي مقارنة الطرائق المتبعة لمعالجة المشكلة في مختلف أنحاء العالم، والوسائل التنظيمية والطوعية والفردية والتكنولوجية المستخدمة في هذا الصدد.

٦,٤ وتوصي اللجنة بأن تسعى اليونسكو الى الترويج لمنتدى دولي للتفكير في مشكلة العنف والدعارة، سواء أكان ذلك في برامج التلفزيون والفيديو أو في الألعاب والخدمات الحوارية.

٦,٥ وسوف يعتمد التعاون الدولي، في حال قيامه، على مجموعة من المبادرات الوطنية تتضمن تدابير تشريعية وغير تشريعية، وقواعد سلوك طوعية وانضباطية يُلتزم بها في مجال الصناعة وبرامج محو الأمية عبر وسائل الاعلام، كما تتضمن استخدام وسائل تكنولوجية فردية لمنع استقبال برامج معينة.

## النشاط ٧: حماية الحقوق الثقافية باعتبارها من حقوق الانسان

٧,١ كانت الاعتبارات الثقافية وراء كثير من الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الانسان التي شهدها العالم مؤخرا. ومن هذه الانتهاكات عمليات الحبس دون سبب مشروع والاضطهاد وجرائم الاغتيال الموجهة ضد الفنانين والمعلمين والعلماء وأفراد الأقليات الدينية والجماعات الإثنية؛ والتدمير المتعمد للتراث الثقافي الثابت؛ وسلب وتدمير التراث الثقافي المنقول؛ وتقييد حرية الكلام والتعبير الثقافي؛ وأفعال أخرى كثيرة تحدّ من التنوع الثقافي وحرية التعبير. ومن جهة أخرى، ما أكثر الحالات التي لا يجد فيها من يعانون الاضطهاد الثقافي من الأفراد والجماعات العون المناسب في الإطار القائم لحماية حقوق الانسان. أما الآن وقد أصبح من المسلم به على نطاق واسع أن الحقوق الثقافية جديرة بنفس الحماية التي تشمل بها حقوق الانسان ومن ثم ينبغي أن يكفل المجتمع الدولي القدر الكافي من حماية لهذه الحقوق.

٧,٢ وينبغي كخطوة أولى إجراء حصر للحقوق الثقافية غير المشمولة بالحماية بموجب الوثائق التقنينية الدولية القائمة. فمن شأن ذلك أن يمكن المجتمع العالمي من استعراض وتوضيح المعايير القانونية الدولية ذات الصلة بحماية الحقوق الثقافية كما ترد في مختلف الاعلانات والاتفاقات الدولية.

٧,٢,١ ويمكن أن يعهد الى لجنة القانون الدولي، بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة، بإعداد الحصر المذكور للحقوق الثقافية. وسيكون على اللجنة المذكورة أن تشكل لهذه الغاية لجنة صياغة تضم عددا من كبار رجال القانون ومن الخبراء في مجال الحقوق الثقافية؛ وأن تعمل بالتشاور مع جميع المؤسسات المختصة في منظومة الأمم المتحدة وأن تلتمس المشورة من طائفة واسعة من الجماعات المعنية والشخصيات البارزة. وستستعين لجنة القانون الدولي بصفة خاصة على خبرة اليونسكو في هذا المجال.

٧,٢,٢ واستنادا الى هذا الحصر، تضع لجنة القانون الدولي مدونة دولية لقواعد السلوك في مجال الثقافة لتوفير الأساس القانوني لمحاكمة الانتهاكات الصارخة للحقوق الثقافية ولتعبئة التضامن الدولي للدفاع عن هذه الحقوق. ويمكن أن تشكل المدونة أو أحكامها جزءا من "مشروع القانون الخاص بالجرائم التي ترتكب ضد سلم البشرية وأمنها" الجاري النظر في اعداده حاليا. وستتمثل مبادئها التوجيهية في تعزيز التعايش الثقافي والحفاظ على التنوع الثقافي وصون التراث الثقافي.

٧,٢,٣ ويمكن أن تقدم لجنة القانون الدولي أول تقرير عن أعمالها الى الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩٨، وأن تقوم، فضلا عن ذلك بتقديم توصيات من أجل تعزيز الاعتراف بالحقوق الثقافية وتحديد مجالات العمل التي تستجد في المستقبل.

٧,٣ وسيتعين على لجنة القانون الدولي أن تدرس أيضا إمكانية انشاء مكتب دولي للتحقيق في المظالم الخاصة بالحقوق الثقافية وتحديد علاقة هذا المكتب بالآليات الراهنة لإعمال حقوق الانسان.

٧,٣,١ ويكون هذا المكتب هيئة مستقلة قائمة بذاتها للنظر في الشكاوي الفردية والجماعية المقدمة ضد المظالم وأعمال القمع، وله أن يتدخل باسم الشاكين وأن يتوسط لدى الحكومات للتوصل الى حل سلمي للنزاعات. ويمكن أن يجري تحقيقا شاملا في الحالات المعروضة وان يجمع المستندات المتعلقة بها، وأن يشجع الحوار بين الأطراف، وأن يقترح خطة للتحكيم والتسوية بالتفاوض تفضي الى رفع المظالم؛ كما يمكنه عند الاقتضاء أن يقدم توصيات بشأن الوسائل القانونية أو التشريعية للانصاف والتعويض عن الأضرار.

٧,٣,٢ ويمكن أن يكلف مثل هذا المكتب أيضا بالسعي الى الحيلولة دون تكرار مثل هذه الاساءات، وبالمساهمة مع الوكالات القائمة في تعزيز الوسائل القانونية الكفيلة بدرء وقوعها. ويمكنه أن يعوّل على حسن نوايا الحكومات، وأن يسعى الى الحصول على مساندة الشبكات الاقليمية القائمة والوكالات الدولية، كما يمكنه أن يعتمد عند الاقتضاء على قوة الاعلام والرأي العام لإعطاء أكبر صدى اعلامي ممكن لانتهاكات الحقوق الثقافية.

٧,٣,٣ ويمكن أن يعتمد مثل هذا المكتب عند الاقتضاء على مشورة ومساندة شخصيات بارزة تمتع بالنزاهة الأخلاقية ويؤدي تدخلها لصالح المتضررين من الأفراد أو الجماعات الى إضفاء مزيد من القوة والجلاء على نشاطه.

٧,٤ وينبغي أن يشمل احترام الحقوق الثقافية احترام حقوق المرأة. وتوصي اللجنة بأن يرفع الوضع القانوني لمكتب المقرر الخاص المعني بالعنف ضد المرأة التابع لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الى مستوى مكتب دائم لحقوق الانسان الخاصة بالمرأة.

٧,٤,١ ويمكن لهذا المكتب أن يستمع الى الشكاوي التي يقدمها المتضررون، وأن يجري التحريات، وأن يتوسط لدى الحكومات وسائر الأطراف في ثلاثة مجالات تقترف فيها انتهاكات خطيرة لحقوق المرأة:

العنف الموجه ضد المرأة كما يرد تعريفه في التفويض الحالي للمقرر الخاص؛

الحقوق الانجابية للمرأة، وبخاصة حقها في اتخاذ القرارات المتعلقة بصحتها الانجابية، وبالحمل وبحياتها الجنسية، دون الخضوع للتهديد أو القمع من قبل أي فرد أو أية جماعة أو أي كيان؛

حق النساء في المساواة والعدالة، لاسيما في مجال الانتفاع بموارد الملكية المشتركة والائتمان، عند صياغة السياسات والبرامج والمشروعات الانمائية.

٧,٤,٢ وينبغي أن يحظى مكتب حقوق الانسان الخاصة بالمرأة بالتمويل الكافي، وأن يزود بالموظفين الذين يمكنونه من إجراء دراسات تحليلية فنية رفيعة المستوى، وعقد جلسات استماع علنية منتظمة، والتوسط لدى الوكالات الحكومية والدولية. وينبغي أن يكون منصب رئيسه رفيعا بدرجة تؤهله للنهوض بمسؤولياته بفعالية.

٧,٥ وثمة حاجة الى إعادة النظر في اجراءات الانفاذ الدولية لضمان الملاحقة القضائية لانتهاكات الحقوق الثقافية، ابتداء من حالات الاضطهاد الفردية وحتى "التطهير العرقي". وعند الفراغ من صياغة المدونة الدولية لقواعد السلوك واعتمادها، يمكن التفكير في إنشاء محكمة دولية للنظر في القضايا التي يعرضها عليها أفراد أو جماعات لحق بهم اضطهاد ثقافي فهم يطالبون بانصاف القانون، أو التي يقدمها باسمهم

أشخاص معنيون بالأمر ولم يلحقهم ضرر مباشر. ويمكن أن تكون هذه الهيئة محكمة دائمة تعمل بمثابة سلطة قضائية الأمم المتحدة وتستغل كل نفوذ الأمم المتحدة لفضح مثل هذه الانتهاكات. ويمكن استحداث جهاز "فرز" على غرار الاجراءات التي تتخذها المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان للبت في قبول البلاغات شكلا، وذلك لضمان عدم تعرض الدول للمقاضاة استنادا الى شكاوى وهمية. ويمكن أن تنشأ هذه المحكمة كجزء من المحكمة الجنائية الدولية التي تنظر الأمم المتحدة حاليا في إنشائها، أو أن تعالج مجالات اختصاصها في إطار تلك المحكمة الجنائية.

٧,٦ وينبغي النظر في وضع نظام تدريجي للانفاذ. ويمكن أن يبدأ المكتب الدولي للتحقيق في المظالم باجراءاته سرا، ثم يباشرها علنا إذا لم يتسن إيجاد حل مرض. وفي نهاية المطاف، يمكن ان تنظر محكمة على غرار المحكمة المقترحة، في القضايا المتعلقة بانتهاكات الحقوق الثقافية التي لم تجد حلا وتفصل فيها على مرأى ومسمع من الرأي العام الدولي. ومن شأن هذا الاجراء أن يؤدي على مرّ الزمن، وبالتضافر مع المدونة الدولية المقترحة لقواعد السلوك، الى نشوء مجموعة من السوابق والأحكام القضائية الدولية الجديدة تكون بمثابة أدوات فعالة يمكن استخدامها لإحراج الدول المذنبة، ولتأديبها إذا لزم الأمر. وهذا النظام التدريجي من شأنه أن يعزز الطابع العالمي لحقوق الانسان الأساسية القائمة وأن يسترعي انتباه المجتمع الدولي الى الحالات التي تكون فيها سبل الطعن منعدمة أو غير كافية.

## النشاط ٨: الأخلاقيات العالمية وأسلوب الحكم العالمي

٨,١ تود اللجنة أن تؤكد بوضوح أنه يستحيل إقرار قواعد أخلاقية عالمية وفرض سيادة القانون في مجال السلوك الدولي ما لم تكن الأمم القوية على استعداد لأن تخضع، شأنها شأن سائر المجتمع الدولي، للقواعد المشتركة. ذلك أن مفاهيم المساواة أمام القانون، والمساءلة الديمقراطية، وشفافية الاعلام هي مفاهيم أساسية طورتها الأمم على مدى قرون. وقد آن الأوان لكي يمتد تطبيق هذه المبادئ على القواعد الأخلاقية للقرن المقبل.

٨,٢ وتعتقد اللجنة أن الأساس الحقيقي لإرساء أخلاقيات عالمية هو وجود التزام أخلاقي مشترك. ومن اللازم أن تكون مبادئ الديمقراطية والشفافية والمساءلة وحقوق الانسان مبادئ شمولية لا انتقائية. ومن هذا المنطلق تقدم اللجنة الاقتراحات العملية التالية:

(أ) ينبغي أن يدرس موضوع تطبيق مزيد من الديمقراطية في أسلوب الحكم العالمي - بما في ذلك عمليات اتخاذ القرارات من جانب مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى. فذلك تطور لا مفرّ منه نظرا لأن الديمقراطية قلما تتوقف عند الحدود الوطنية. وفي الوقت نفسه فان المطالبة بالديمقراطية في المؤسسات الدولية لا تكون مقنعة عندما تصدر عن دول لا تطبق الديمقراطية في أراضيها.

(ب) ينبغي ألا تطالب الأمم الفقيرة وحدها باحترام حقوق الانسان: بل ينبغي أن تكون الأمم الغنية هي القدوة، ولاسيما من خلال احترام حقوق أقلياتها والمهاجرين اليها.

(جـ) ينبغي أن تكون الأمم الغنية على استعداد لفتح اقتصاداتها وإجراء اصلاحات هيكلية فيها بقدر ما هي متلهفة على حمل الأمم الفقيرة على أن تفعل ذلك. وأقل ما تتطلبه الأخلاقيات العالمية هو تشاطر الأعباء بالتساوي - بل ربما تقتضي أن يتحمل الأعضاء الأغنى بالمجتمع الدولي نصيبا أكبر فيها.

(د) ينبغي تطبيق مبادئ اقتصاد السوق على استغلال المشاعات العالمية، كأن يكون ذلك مثلا عن طريق اصدار تراخيص تجارية في حالة المنشآت ذات الانبعاثات البيئية وفرض رسوم على استخدام الموجات الهوائية العالمية.

(هـ) ينبغي أن تطبق المبادئ الأخلاقية العالمية ذاتها على موردي الأسلحة مثلما تطبق على مستورديها - تماما كما ينبغي أن يتساوى منتجو المخدرات ومستهلكوها في تحمل مسؤولية أفعالهم. فليس من الحكمة أو من الأخلاق بيع الأسلحة توخيا للربح لأنظمة حكم فقيرة يعوزها الاستقرار وينفق حكامها من الأموال لتجهيز جيوشهم بالمعدات الحديثة أكثر مما ينفقون على ما فيه رفاه شعوبهم.

(و) يجب أن يتوافر قدر أكبر من الشفافية في المعاملات المصرفية بين المسؤولين في الأمم النامية وبين البنوك، بما فيها البنوك الغربية التي تستقبل في الوقت الراهن الجانب الأكبر من أموال الرشوة والفساد المتأتية من الأمم الفقيرة.

(ز) يجب أن تدرج في ميزانيات الأمم ذات الدخول الضخمة معلومات بشأن أموال الدعم التي تقدم لمصدري الأسلحة. فمن دواعي الدهشة حقا أن هذه المعلومات غير متاحة حاليا على الرغم من أنها تنطوي على استخدام أموال دافعي الضرائب.

## النشاط ٩: أمم متحدة محورها الشعوب

٩,١ لم يعد يلائم القرن الحادي والعشرين نظام دولي قائم على علاقات بين الحكومات وحدها. وقد حان الوقت لكي تلتزم الأمم المتحدة بما تطالب الآخرين الالتزام به: أي اتاحة مشاركة أوسع لمن تتأثر حياتهم بما تتخذه من قرارات. فمشاركة المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخاصة وممثلي السكان الأصليين والأقليات الثقافية والشركات الدولية والنقابات وأعضاء البرلمانات وغيرهم من ممثلي المجتمع المدني ضرورية أيضا إذا أريد للأمم المتحدة أن تعالج مشكلات مترابطة مثل السلام والثقافة والفقر والبيئة وقضايا المساواة بين الجنسين ووسائل الاعلام والتنمية التكنولوجية. كما يتعين علينا أن نبتدع للقرن الحادي والعشرين أمما متحدة جديدة تكون بمثابة منارة تهتدي بها الأجيال الصاعدة.

٩,٢ لقد أنشئت الأمم المتحدة منذ خمسين عاما خلت باسم "نحن الشعوب". لكن الشعوب لم تتح لها الفرصة للتعبير مباشرة عن رأيها في عمليات الأمم المتحدة نظرا لأن ممثلي الحكومات تولوا أمر جميع أجهزتها بما في ذلك الجمعية العامة ومجلس الأمن. ولقد آن الأوان، ونحن على أعتاب القرن الحادي والعشرين، لأن نرد للشعب سيادته في المنظمات الدولية مثلما ترد له سيادته داخل الأمم في جميع أنحاء العالم.

٩,٣ ينبغي أن ينطلق المجتمع العالمي برؤية جديدة تلهم العديد من الأجيال الجديدة في القرن الحادي والعشرين. ومن بين الخطوات الجريئة إنشاء جمعية عامة تنتخبها مباشرة شعوب جميع الأمم، استنادا الى بعض الدروس المستفادة من تجربة البرلمان الأوروبي. غير أنه يمكن التفكير أولا في جمعية عامة مكونة من مجلسين، يضم أحدهما ممثلي الحكومات كما هو الحال في الوقت الحاضر، ويمثل الآخر منظمات المجتمع المدني الوطنية. فمن شأن نظام المجلسين هذا أن يكفل للشعوب اسماع صوتها في جميع الأوقات، وهو صوت ثري في تنوعه الثقافي وغير هيّاب في مناصرته للتغييرات الجديدة. فالشعوب هي المحرك الأول للتغيير. ولا يكفي أن تكون الاستراتيجيات الانمائية وحدها هي التي ترتكز على الشعوب، بل ينبغي أن يكون هذا هو شأن جميع مؤسسات الحكم العالمي.

٩,٤ ولئن كانت اللجنة تدرك أن الاقتراح الرامي الى إنشاء جمعية لشعوب العالم لا يزيد في المرحلة الراهنة عن كونه رؤية للمستقبل، فهي حريصة كل الحرص على أن يعطى تنوع الثقافات فرصة كاملة للتعبير عن وجوده في المحافل الدولية وعلى أن يسمع فيها صوت المجموعات المهمشة والأقليات الإثنية والسكان الأصليين. ويتعين على الأمم المتحدة أن تتخذ عددا من التدابير العملية لكي تتردد أصداء هذا التنوع وأن تسعى في الوقت نفسه الى تحقيق توافق في الآراء مستمد من تطلعات الشعوب وأمانيها الحقيقية.

٩,٥ كخطوة أولى في هذا الاتجاه، توصي اللجنة بأن ينتظم ممثلو الهيئات غير الحكومية المعتمدة لدى الجمعية العامة كمنظمات للمجتمع المدني في إطار منتدى عالمي يدعى الى الاجتماع بصورة منتظمة للاعراب عن آرائها في القضايا الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال العالمي – من البيئة الى السكان، ومن النزاعات الإثنية الى نزع السلاح، ومن قضايا الفقر الى قضايا المساواة بين الجنسين. وفي الوقت نفسه، ينبغي إعادة النظر في معايير اعتماد ممثلين لتلك الهيئات من أجل التحقق من أن جميع أعضاء المجتمع المدني المعنيين ممثلون في المنتدى العالمي للأمم المتحدة. وقد سبق للمجتمع العالمي أن قبل وجود منتديات للمنظمات الدولية غير الحكومية تعقد بموازاة جميع المؤتمرات والقمم الدولية الهامة. وليس الانتقال من هذه المنتديات التي تجتمع في مناسبات معينة الى منتدى عالمي دائم في مقر الأمم المتحدة سوى خطوة منطقية وضرورية. وبوسع الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، ومن بينها اليونسكو، أن تتخذ خطوات مماثلة. وتوفر منظمة العمل الدولية نموذجا للتمثيل الثلاثي لفئات معنية ثلاث: الحكومات وأرباب العمل والعمال، وان كان من المسلم به أنه ينبغي اتخاذ عدد من التدابير الأخرى لتعزيز تمثيل المنشآت الصناعية الصغيرة والعمال غير المنتمين الى نقابات.

## النشاط ١٠: نحو قمة عالمية بشأن الثقافة والتنمية

١٠,١ إننا نقف على أعتاب القرن الحادي والعشرين، أي على مشارف مرحلة يمكن ان يبدأ فيها عهد جديد من التقدم البشري الهائل. فهذا القرن:

يمكن أن يكون فيه الانسان محورا للتنمية بدلا من أن يكون خاضعا؛

ويمكن فيه للاستراتيجيات الانمائية أن تثري التراث الثقافي بدلا من أن تدمّره؛

ويمكن فيه ضمان تكافؤ الفرص للأجيال الحاضرة وللأجيال المقبلة معا؛

ويمكن أن تظهر فيه أخلاقيات عالمية تحترم الطابع العالمي للاحتياجات الحياتية لكل وليد في كل مكان، وأن ترسي فيه مبادئ أخلاقية يلتزم بها الأقوياء والضعفاء على السواء.

١٠,٢ وليست هذه طوبائية بعيدة المنال، بل هي شرط أساسي لبقاء البشر وتقدم الانسانية على هذه الأرض. غير أن هذا الإطار المؤاتي لتنوعنا المبدع لن يظهر نتيجة لعمليات آلية بل يتطلب قدرا كبيرا من الجهد المتواصل.

١٠,٣ وثمة عدد من الأنشطة التي تعجل ببزوغ هذا العالم الانساني. فستصدر مجموعة من التقارير السنوية بشأن الثقافة والتنمية تكمل وتوسع مضامين تقارير التنمية البشرية، وتسفر عن استراتيجيات

إنمائية جديدة ترتكز على الشعوب وتستجيب للمقتضيات الثقافية. وستكتسب التجارب من أنشطة المحكمة الدولية المختصة بانتهاكات الحقوق الثقافية، ومن مدونة قواعد السلوك الدولية الجديدة في مجال الثقافة، ومن أعمال المكتب الدولي للتحقيق في المظالم المتعلقة بالحقوق الثقافية. وسيحرز المزيد من التقدم في مجال المساواة بين الجنسين. وستتوافر لدينا الخبرة بالنقاش حول الانتفاع بشبكة الاتصال الدولية وما تنطوي عليه من تنافس وتنوع، وكذلك بشأن مشاهد العنف والإباحية في وسائل الاعلام.

١٠,٤ ولابدّ من وضع كل هذه الجهود في منظور أوسع ومنحها الدعم الكامل على أعلى المستويات. ولهذا السبب، توصي اللجنة بعقد قمة عالمية بشأن الثقافة والتنمية في غضون السنوات الخمس المقبلة كي يتسنى لنا استقبال القرن الحادي والعشرين بروح انسانية ايجابية. بيد أنه ينبغي لهذه القمة أن تطبق ممارسات غير الممارسات التي اتبعت في الماضي فلا تقتصر على دعوة رؤساء جميع الدول والحكومات، بل ينبغي أن يدعى اليها أيضا أبرز المفكرين والمثقفين والفنانين وصانعي الرأي ف مجتمع العالم، بحيث تتيح مجالا لتفاعل خصب بين قطاعات المجتمع كافة.

١٠,٥ وسوف يتعين التحضير لهذه القمة بعناية. ويمكن أن تسبقها مؤتمرات دولية تعقد للفنانين والمفكرين، وندوات عالمية تضم الوزراء الوطنيين المختصين (لاسيما وزراء الثقافة والتربية والتخطيط والمالية)، بما في ذلك اجتماع تحضيري للفنانين في عام ١٩٩٧ واجتماع بشأن السياسات الثقافية في عام ١٩٩٨. ومتى تمت الموافقة على الاقتراح بعقد القمة العالمية وجرى تعيين موعدها، يمكن أن تقوم اليونسكو – التي ينبغي أن تتولى مهام أمانتها – بتحديد مراحل التحضير لها.

١٠,٦ وتحث اللجنة المجتمع العالمي على أن يسترد نظرته الانسانية وهو يتطلع الى القرن الحادي والعشرين. وما القمة العالمية بشأن الثقافة والتنمية إلا خطوة في هذا الاتجاه. وسيكون من الضروري بذل قدر كبير من الجهود المنسقة خلال العقود القليلة المقبلة لوضع البشرية جمعاء على طريق التقدم المتناغم. ذلك أن مصير الانسانية هو، في نهاية المطاف، خيار وليس مصادفة.

## متابعة أعمال اللجنة

ينبغي أن ينظر الى جميع توصياتنا على أنها سلسلة من البدايات، وليس سلسلة من النهايات.

خافيير بيريز دي كويلار

لقد صمم تقرير "التنوع الانساني المبدع" من أجل النقاش الدولي وتركيزه على الروابط بين الثقافة والتنمية. وهو يرمي الى ادراج الرؤى الثقافية في جدول اعمال السياسات الدولية بمزيد من التوازن.

وقد بدأت تلك العملية بالفعل. فمنذ أن صدر التقرير في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٥، جرى عرضه ومناقشته في عدد كبير من المناسبات العامة التي لايتسع المجال لسردها هنا. ومن المزمع تنظيم عدد أكبر بكثير من مثل هذه المناسبات في الشهور المقبلة، وذلك بمعرفة أفراد ومنظمات ومجموعات تنتمي الى كافة قطاعات المجتمع والى جميع القارات. ويتزايد الطلب على التقرير يوما بعد يوم، وكذلك الاهتمام باستنتاجاته وتوصياته، فهو يثير نقاشا في دوائر أوسع بكثير من أوساط المتخصصين التي أعد فيها التقرير.

ويتيح التقرير لليونسكو نفسها فرصة لتعزيز دورها القيادي في تحديد استراتيجيات انمائية تراعى فيها الاعتبارات الثقافية، الأمر الذي يتطلب دعم شبكة كاملة من الشركاء: الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، والمنظمات الدولية الأخرى، والحكومات، والأوساط الجامعية، والمنظمات والهيئات غير الحكومية العاملة في القطاع الطوعي، وبخاصة على الصعيد المحلي، إضافة الى المؤسسات الخاصة وقطاع الشركات.

وهذا التقرير الذي أعدته لجنة مستقلة موجه الى اليونسكو والأمم المتحدة. وهو تقرير لم تعده أي من هاتين المنظمتين. ومن ثم فقد طلب من الدول الأعضاء في اليونسكو أن تدلي بتعليقاتها عليه رسميا. أما في الأمم المتحدة، فسيقدم هذا التقرير رسميا الى الجمعية العامة في دورتها التي ستعقد في خريف عام ١٩٩٦. وبناء على ما يقدم من ردود واقتراحات بصدده، ستصدر الهيئات الرئاسية في المنظمتين مبادىء رائدة بشأن التدابير الملموسة التي سيتعين اتخاذها.

وقد أنشأ فيديريكو مايور، المدير العام لليونسكو، لجنة توجيهية تتألف من اخصائيين بارزين يرأسها السيد بيريز دي كويلار نفسه، وعهد اليها بتوجيه برنامج المتابعة الذي سيستهل في الوقت المناسب. وسيعمل فريق أمانة اليونسكو الذي قام على إعداد التقرير بثمابة أمانة للجنة التوجيهية، وسيصبح في تفاعله مع تلك اللجنة هيئة تنسيق لشبكة دولية من الوكالات والأفراد الذين بدأوا الآن تصميم تشكيلة متنوعة من أنشطة تسفر عن نتائج بعيدة الأثر